مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة **٤٧٨٢**

الخميس، ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرياس	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيدة داشون
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيدة بوخاليتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2003/675)

03-41594 (A)
0341594

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل كلمتي بشكر السفير سيرغي لافروف على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وأنا على ثقة بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير لافروف على المهارات الدبلوماسية الكبيرة التي أدار بها أعمال المجلس الشهر الماضي. وأعرب أيضا عن شكري لفريقه.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2003/675)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي ألبانيا وإيطاليا وصربيا والجبل الأسود واليابان، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد شاهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل السيد نيشو (ألبانيا)، والسيد سباتافورا (إيطاليا)، والسيد هاراغوشي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة إلى السيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد شتاينر إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس استنادا إلى التفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/675، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في هذه الجلسة يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وحيث أن هذه آخر إحاطة إعلامية للسيد شتاينر بصفته الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم إليه، بالنيابة عن المجلس، ببعض عبارات الثناء والوداع. وأود أن أعرب بصفة خاصة عن عميق امتنان مجلس الأمن بأسره – وامتناني على وجه الخصوص – للجهود المتواصلة والحثيثة التي بذلها خلال العام الماضي على رأس إحدى أكثر البعثات التي نشرتها الأمم المتحدة طموحا وتعقيدا. ويعلم الجميع هنا أن عمله لم يكن سهلا على الإطلاق. ولكنه أحرز تقدما كبيرا، وهو ما نقدره. قبل

أربعة أعوام قليلون كانوا يتصورون أنه سيتمكن من تحقيق هذه النتائج الكبيرة. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يجب إنجازه في هذه المهمة الكبيرة، التي يجب أن تتوج بالاندماج الكامل لسائر المنطقة في أوروبا.

ومما لا شك فيه أننا سنفتقد وجود السيد شتاينر بيننا، وتفانيه في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) واهتمامه الثابت وعمله الشاق من أجل ذلك. وأفهم أن السيد شتاينر سيتولى منصب ممثل الدائم ألمانيا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، وهو تكليف سيسمح له بأن يبقى جزءا من أسرة الأمم المتحدة. ولذلك أتمنى له نجاحا كبيرا في مهامه الجديدة، وأكرر له مجددا تقدير مجلس الأمن وشكره العميقين على خدمته.

أعطي الكلمة الآن للسيد شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

السيد شتاينر (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على كلماتكم الطيبة بصفة خاصة. في الأسبوع المقبل سأغادر كوسوفو. وعندما وصلت إليها قبل عام ونصف العام، لم تكن هناك حكومة، رغم الانتخابات العامة الناجحة. وكان هناك ١٥٣ سجينا من الحرب لا يزالون محتجزين في صربيا. وفي الجزء الشمالي من متروفيتشا، كان هناك فراغ قانوني واضطرابات. وكان أعضاء طوائف الأقليات الذين يرحلون عن كوسوفو أكثر عددا من العائدين إليها منهم. ولم تكن بريشتينا وبلغراد تتحدثان.

ومنذ ذلك الحين قمنا بتشكيل حكومة متعددة الأعراق. وأعدنا السجناء. ومتروفيتشا لم تستعد بعد الحياة الطبيعية كمدينة أوروبية، ولكننا أرسينا إدارة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الجزء الشمالي، الذي تقوم فيه الشرطة الآن بدوريات حراسة منتظمة. ولقد عكسنا الاتجاه السلبي في عمليات العودة. وقال كلا الطرفين إنهما الآن مستعدان للحوار المباشر.

ومضينا قدما في وضع الإطار لإحراز تقدم في المستقبل. ويتمثل ذلك الإطار في المعايير القياسية التي تغطي ركائز أي مجتمع ديمقراطي وفعال. ولقد شهد أعضاء المجلس أحدث تقرير للأمين العام (S/2003/675)، ويعرض التقرير بالتفصيل أداء كوسوفو وفقا لكل معيار من تلك المعايير.

ولقد شرحنا تلك المعايير وشجعنا الدعم الجماهيري لها من خلال التلفاز والإذاعة ومناقشات المائدة المستديرة في كل أرجاء كوسوفو. وسيقدم المنسق الاستراتيجي الجديد في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى خلفي خطة من أجل إضفاء طابع تشغيلي أكبر على المعايير الثمانية تلك. وتؤكد آلية الرصد التابعة للمفوضية الأوروبية على أن المعايير تمهد أيضا الطريق إلى أوروبا.

ولا تزال أمامنا تحديات هائلة. ولكن نتيجة لعدد من التطورات الجديدة التي سأصفها، تم الآن التمهيد للتقدم المستقبلي لكوسوفو.

واسمحوا لي بأن استعرض التقدم الذي أحرزته كوسوفو صوب تحقيق المعايير.

أولا، فيما يتعلق بالمؤسسات الديمقراطية الفاعلة، فإن الحكومة المؤقتة والمؤسسات الأخرى في كوسوفو لا تتسم بالكمال، ولكنها تعمل وتتعلم. ويشارك الأعضاء من صرب كوسوفو في عمل الجمعية. وقد دخل ١٨ قانونا صادرة عن الجمعية حيز النفاذ. ولدينا عملية منتظمة لاستكمال نقل المسؤوليات غير المناطة بالبعثة إلى الحكومة بحلول نهاية العام.

وفي الوقت نفسه، تواصل المؤسسات المؤقتة محاولة توسيع نطاق اختصاصاتها. ولا تحترم الجمعية دائما حقوق الأقليات. وبالطبع يجب علينا أن نكفل الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وللإطار الدستوري.

وفيما يتعلق بسيادة القانون، فقد بنينا من القاعدة هيئة قضائية متعددة الأعراق وقوة شرطة متعددة الأعراق مؤلفة من ٤٠٧ ٥ شرطي. ويتعاون أفراد شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع نظرائهم في بلغراد وتيرانا وسكوبي. وسجلاتنا المتعلقة بالجريمة أفضل بالفعل مما يعتقده الكثيرون. ووقعت قرابة ٥٠٠ جريمة قتل بين حزيران/يونيه وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وكان الضحايا من الصرب قرابة ١٥٠ شخصا. أما في عام ٢٠٠٢، فقد انخفض الرقم إلى ٦٨ شخصا، ستة منهم من الصرب. وقد وفرت البعثة الأدلة والشهود التي أدت إلى إدانة الرئيس الألماني السابق لشركة الكهرباء في كوسوفو بتهم الفساد. وقد أوضح ذلك للناس في كوسوفو أننا حينما نقول ''عدم التساهل المطلق فيما يتعلق بالفساد'' فإننا نعني الجميع.

وبفضل حصول مكتب الجريمة المنظمة في كوسوفو على أدوات تقنية وصكوك قانونية جديدة لاستعمال تدابير سرية، حدد المكتب هياكل الجريمة المنظمة في كوسوفو. وما فتئت السلطة القضائية ناشطة أيضا ضد الجريمة المنظمة. وقد تمت إدانة مجرمين سيئي السمعة وتشهد المحاكم الآن محاكمات كبرى. وحينما أدانت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أحد ألبان كوسوفو المعروفين، صرح علانية عن استعداده للذهاب إلى لاهاي طوعا.

ومن دون استباق الحكم على النتائج، تبذل الشرطة قصارى جهدها لإلقاء القبض على الذين اقترفوا جريمة القتل الثلاثية البشعة التي راحت ضحيتها عائلة صربية في أوبيليتش. وقد أدان جميع الزعماء الكبار في كوسوفو تلك الجريمة.

انتقل الآن إلى الاقتصاد. يضع معظم أهالي كوسوفو الاقتصاد على رأس قائمة شواغلهم، وهم على حق في أن يفعلوا ذلك. وتبلغ نسبة البطالة ٥٧ في المائة. ولكننا نفذنا العمل الأساسي لاقتصاد مستدام في المستقبل. ويوفر اليورو الاستقرار النقدي. وقد كان ذلك نجاحا كبيرا سمح لنا باستحداث نظام مصرفي فعال. وأموال تقدر ببليون مارك كانت تخبأ في الماضي تحولت الآن إلى ٥٠٠ مليون يورو في شكل ودائع في المصارف حيث تتاح لتقديم قروض.

ولدى كوسوفو ميزانية متوازنة تعتمد على خدمة فاعلة لتحصيل الدخل. ولدينا إطار قانوني لحماية الاستثمار ورعاية اقتصاد السوق ويشمل قوانين تتعامل مع كل شيء بداية من العقود ونهاية بالإفلاس. وقد أطلقنا عملية خصخصة بعرض أول مؤسسة مملوكة للدولة للبيع.

ولكن الذي نحتاج إليه الآن هو ثقة المستثمرين. ولن نحصل عليها إلا بوجود مجتمع فاعل يستند إلى سيادة القانون. وذلك هو جوهر المعايير.

وفيما يتعلق بتعدد الأعراق والعودة، فحتى الآن عاد أكثر من ٠٠٠ ٧ شخص من المشردين. عاد منهم ١٠٠ ١ شخص منذ آذار/مارس من هذا العام. نعم لا يزال ذلك العدد صغيرا جدا. ولكن إطار العودة، الذي يعتمد على نهج من أسفل إلى أعلى، قائم ويطبق الآن.

وظلت تعددية الأعراق تتحسن تدريجيا. ويشكل أعضاء مجتمعات الأقليات ١٥ في المائة من عدد أفراد قوة شرطة كوسوفو، مما يشكل تمييزا إيجابيا. وشكل صرب كوسوفو نصف عدد الشرطة الجدد من الدفعة التي تخرجت أخيرا من مدرسة الشرطة. ويمكن سماع اللغة الصربية في شوارع بريشتينا وبريزرن. وفي ليلة أول يوم من أيام الصيف، شارك مئات من الشباب من كلا جانبي النهر في ميتروفيتشا في حفل فني جمعهم على جسر البلدة الشهير.

ولكن العمل المطلوب إنجازه حتى تصبح كوسوفو مجتمعا متعدد الأعراق بالفعل ما زال كثيرا. ويظل بطء

العودة وإعادة الإدماج أكثر جوانب قصورنا خطورة. ولذلك، يسعدني إبلاغ المجلس بنداء مفتوح أطلق من بريشتينا أمس باللغات الألبانية والصربية والانكليزية ووقعه جميع زعماء كوسوفو غير الصرب. ويحث النداء اللاجئين والأشخاص المشردين في صربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على العودة إلى كوسوفو الآن. وهو ينص على ما يلي:

''لقد حان الوقت لكي تعودوا إلى منازلكم... ونحن لا 'ندعوكم' للعودة إلى وطنكم، لأن كوسوفو هي وطنكم ولكم الحق في العيش هنا في سلام. إن كوسوفو هي وطنكم مثلما هي وطننا، ونحن نريد عودتكم ونعمل من أجلها، لكي تعيشوا في سلام معنا كجيران، بروح من الاحترام المتبادل. ولقد حان بحق وقت أن نضع الماضي خلفنا وأن ننطلق إلى الأمام.

''ونحن مستعدون لتوفير احتياجاتكم من الرعاية الصحية والخدمات العامة والتعليم وراغبون في ذلك، على قدم المساواة مع جميع الأشخاص الآخرين في كوسوفو. لا يمكننا أن نوفر أكثر من ذلك، ولكن الأشياء التي يمكننا توفيرها، سنوفرها بإخلاص''.

هذا هو بالضبط نوع الالتزام الجاد من جانب الزعماء الذي عملنا من أجل أن نكفله للأشخاص المشردين. وكوسوفو ليست ملكا للألبان أو للصرب أو لأي مجموعة عرقية أخرى. إن كوسوفو ملك لجميع أبناء شعبها. وإدماج تلك الحقيقة في شعورنا أمر أساسي لمستقبل كوسوفو.

سأتكلم عن قوى التجزئة، فعلى الرغم من التقدم الذي أحرزناه، أصبحت المهاترات أكثر خصوصية. ويقوم كل من الجانبين بتحديد موقفه مسبقا بشأن الوضع النهائي.

وفي بريشتينا، يحاول ألبان كوسوفو الاستيلاء على السلطات المخصصة، ولا يزالون يبذلون ضغوطا للحصول على استقلال سريع. وتواصل بلغراد دعم الهياكل الموازية بأموال مخبأة تحت مقاعد السيارات، وتعيق حرية الحركة برفض الاعتراف بلوحات أرقام السيارات التي تصدرها الأمم المتحدة. ويرسم البعض، عن عمد، صورة كئيبة للحقائق في كوسوفو، مما يؤثر فعليا على العودة ويثبطها.

ويتعين على الزعماء من كلا الجانبين رعاية الثقة. وعندما لا يقود الزعماء من يمثلونهم إلى الأمام، فإنهم يقودونهم إلى الخلف. ومن جانبنا، يجب أن نظل في المسار نفسه، ليس بالرغم من الانتقادات القادمة من الجانبين ولكن بسببها.

بتثبيت أبصارنا على الطريق أمامنا، فقد حققنا عدة أشياء فيما يتعلق بمستقبل كوسوفو الأوروبي. ولكن المعيار الذي لم نستطع تحقيق تقدم بشأنه هو الحوار المباشر مع بلغراد بشأن المسائل العملية.

لقد غير مؤتمر قمة تسالونيكي ذلك. وكان عندي ثلاثة أهداف لمؤتمر القمة المعقود بين الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان في تسالونيكي: أولها خطوات إضافية صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ ثانيا، جلب وفد متعدد الأعراق؛ وثالثا، وضع الحوار المباشر بين بريشتينا وبلغراد بشأن القضايا العملية – المعيار القياسي السابع – على المسار الصحيح. فما الذي تم تحقيقه؟

أولا، طبقا لعبارات رئيس المفوضية الأوروبية برودي، أصبح اندماج البلقان، بما في ذلك كوسوفو، في الاتحاد الأوروبي ''أمرا لا رجعة فيه''. ثانيا، كان وفدي متعدد الأعراق. ثالثا، تم وضع الحوار المباشر بشأن القضايا العملية على المسار الصحيح – الحوار ذاته الذي طلبته بعثة مجلس الأمن بعد أن زارت كوسوفو في كانون

الأول/ديسمبر الماضي. وعلى الرغم من كل المهاترات، سيحدث الحوار الآن.

ما ظلت تقوم به بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) شيء جديد، وما زلنا نتعلم. وتظهر البوسنة وأفغانستان والعراق جميعا مدى صعوبة الفوز بالسلام، وبناء مؤسسات عاملة وتحريك الاقتصاد. ولدى كوسوفو العبء الإضافي لمركزها السياسي الذي لم يحسم. وهذا يأتي الآن ببطء إلى المقدمة. وينبغي ألا يندهش أحد لذلك.

و ما يثير المزيد من الدهشة هو مدى ما حققناه حتى الآن، والمدى الذي جاء منه الأشخاص حتى يساعدونا لكي نصل إلى ما وصلنا إليه. ويخدم رجال ونساء من ١١٩ بلدا في بعثة كوسوفو. وإن قوة كوسوفو ذاتها، التي يشكل إسهامها في توفير بيئة سالمة وآمنة الأساس الجوهري لكل عملنا، تستمد قواتها من ٣٧ بلدا. وبما أن الوحدة الروسية مغادرة، فإنني أشكرها على أربعة أعوام من الخدمة المهنية العالية.

وتتحرك كوسوفو الآن نحو المعايير التي ستحدد موقعها في أوروبا. من كان يتصور قبل عام ونصف أن الاتحاد الأوروبي سيقول إن مصير كوسوفو أن تكون جزءا من الاتحاد الأوروبي؟ ومن كان يعتقد أن رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء والمنسق الصربي الكوسوفي بين الوزارات لعمليات العودة سيتم الترحيب بهم معا كجزء من وفد بعثة كوسوفو في مؤتمر قمة للاتحاد الأوروبي؟

ومن كان يعتقد أن رئيس جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة سيدعو الرئيس روغوفا إلى أن يكون عضوا في وفد البعثة الذي يزور اسكوبيا؟ ومن كان يعتقد أننا سنضع بريشتينا على مسار الحوار المباشر مع بلغراد؟

ومن كان يتصور، قبل عام ونصف، جميع قادة طائفة الأغلبية في كوسوفو يحثون بصورة رسمية جميع الأشخاص المشردين على العودة إلى كوسوفو الآن؟

إن خلفي سيرث الكثير من التحديات. كذلك سيرث أو سترث فريقا من الأشخاص المخلصين والموهوبين. وكان من دواعي سروري وامتيازي أن أقود هذا الفريق في تلك البعثة الفريدة للأمم المتحدة، كما كان شرفا لي أن أخدم شعب كوسوفو. وسيحتاج الممثل الخاص التالي للأمين العام وجميع موظفي بعثة كوسوفو إلى الدعم المستمر من المجلس. وفي غضون ذلك، فإنني أترك البعثة في اليدين القديرتين لتشارلس بريشو.

وما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لاستكمال تحويل كوسوفو إلى مجتمع يمكن أن يعيش فيه كل شعبه في أمن وفي كرامة. ولكن بمساعدة الآلاف من الرجال والنساء من جميع الطوائف في كوسوفو ومن معظم بلدان العالم، أترك ورائي قاعدة صلبة.

فمن قهر وإذلال ومأساة عام ١٩٩٩، بدأت كوسوفو تسير على الطريق نحو مجتمع محرر وعامل وديمقراطي. و لم تتحقق المشاركة للجميع بعد. و لم يتحقق الحلم بعد، لكن الأساس قد أرسي.

السيد ريتشيف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة للمجلس بشأن الحالة في كوسوفو. كما أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو)، السيد مايكل شتاينر، على إحاطته الإعلامية الشاملة وأن أعرب له عن امتناننا للعمل الذي أنجزه فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن بلغاريا، بوصفها بلدا منتسبا للاتحاد الأوروبي، تؤيد تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق في المناقشة ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد. ولذلك سأقتصر على الإدلاء ببعض التعليقات الموجزة بصفتي الوطنية.

تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٣ يصف بصورة دقيقة نتائج جهود المجتمع الدولي والعوامل السياسية البناءة في كوسوفو الرامية إلى إعادة الحياة في المنطقة إلى طبيعتها، بعد مضي أربعة أعوام على اعتماد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن بلغاريا تؤيد تأييدا كاملا عملية نقل المسؤوليات بموجب الفصل ٥ من الإطار الدستوري من بعثة كوسوفو إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، ودور مجلس نقل المسؤوليات. ونحن على اقتناع بأن عمل المجلس سيستمر بطريقة مرسومة، مما يسهم في تنفيذ سياسة ''المعايير قبل المركز'' بشأن أساس المعايير القياسية.

ونرى، بالتالي، أن وضع وتنفيذ خطة مجدية وشفافة ومقبولة لجميع الأطراف يمثلان أهمية أساسية لنجاح العملية.

ونعتقد بأن إنشاء إدارة عاملة ومؤسسات مركزية ومحلية في كوسوفو له أهمية رئيسية لتنفيذ المسؤوليات المنقولة بموجب الفصل ٥. ومن ثم ينبغي التعجيل بهذه العملية. وبدون إنشاء إدارة متعددة الأعراق في تكوينها، وبدون إنشاء مؤسسات عاملة، يمكن لخطى عملية نقل السلطات أن تتباطأ، مع ما يترتب على ذلك من عواقب.

وتشعر بلغاريا بالقلق إزاء العنف بين الأعراق وانعدام التسامح الجاريين، اللذين يعوقان عملية المصالحة بين الطوائف العرقية المختلفة وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين إلى مناطقهم الأصلية.

وفي هذا السياق، نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يظهر، بطريقة قاطعة، لجميع السكان المحليين – بغض النظر عن مركزهم أو موقعهم في المجتمع – أن ذلك السلوك أو التحريض عليه غير مقبول إطلاقا.

إننا نؤيد جهود المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر. ونرحب بالاستعداد الذي أعربت عنه بلغراد وبريشتينا لاتخاذ خطوات نحو إجراء حوار ذي مغزى ومباشر، بالمساعدة الحاسمة من المجتمع الدولي. ونؤمن بأن هذا الحوار سيعجّل بعملية إيجاد حلول مقبولة للطرفين، يكون لها في نفس الوقت أثر إيجابي على المنطقة برمتها.

وترى بلغاريا أنه ينبغي خلال الفترة المقبلة، أن تتركز جهود المجتمع الدولي وجهود الأطراف الفاعلة المحلية في كوسوفو على تحقيق تقدم ملموس نحو إعادة الحياة في المنطقة إلى طبيعتها، على أساس سياسة ''المعايير قبل المركز'' وتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

في الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقديرنا العميق لمايكل شتاينر لإسهامه في مساعي الأمم المتحدة في كوسوفو وفي التقدم الذي أحرز حتى الآن. نتمنى له الخير وكل النجاح في مساعيه في المستقبل. كما نتقدم بالشكر لجميع موظفي البعثة على التزامهم وعلى احترافهم المهني في أداء مهامهم.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أنقل لكم، سيدي، تهانئ وفدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أطمئنكم على دعمنا الكامل. وأود على نفس المنوال أن أشكر سلفكم، السفير لافروف، وفريقه، على عملهم الرائع خلال الرئاسة الروسية.

واسمحوا لي أن أشكر السيد مايكل شتاينر على بيانه وأن أشيد به إشادة هو جدير بها للنتائج التي حققها في رئاسته لبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو (بعثة كوسوفو).

وفي ضوء التقرير المعروض علينا، يلاحظ وفدي بشعور من الارتياح التقدم الذي تم إحرازه في تشغيل المؤسسات الديمقراطية، لا سيما في سياق نقل المسؤوليات من بعثة كوسوفو إلى المؤسسات المؤقتة وإنشاء مجلس نقل المسؤوليات والعمل الذي أنجزته جمعية كوسوفو.

ونرحب بالتعاون الجاري في ما بين المؤسسات المؤقتة من جهة، وبين المؤسسات المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، من جهة أخرى. ونحثها على زيادة الإسهام في عملية المصالحة عن طريق تجنب أي إجراء يحتمل أن يؤدي إلى تعميق الخلافات القائمة. ونشجع مجلس أوروبا على تطوير الخطة التي وضعها لإصلاح نظام الحكم الذاتي المحلي، مناشدين سلطات كوسوفو العمل على تنفيذ خطة التمثيل النسبي الأهلي.

وبينما نحيط علما بالجهود المبذولة من أجل إقرار سيادة القانون، وهي جهود تجلّت على سبيل المثال في تدني معدل الجريمة، نعتقد بضرورة الاستمرار في تعزيز القدرات الأمنية والقضائية. وفي هذا الصدد، نرحب ببناء علاقات عمل بين شرطة البعثة ونظيراتها الصربية، عملا ببروتوكول التعاون بين أقسام الشرطة الذي تم إبرامه في ٣١ مايو/أيار ٢٠٠٢. ونرحب أيضا بالتعاون مع جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ومع ألبانيا في مكافحة الإرهاب والتطرف.

وفي ما يتعلق بحرية التنقل، يقدر وفد بلدي ما تم القيام به من مبادرات، ويود التشديد على ضرورة رعاية جو من التقبل النفسي المتبادل بين مختلف الطوائف. ويلاحظ وفدي بارتياح التعاظم المستمر في أعداد العائدين من الأقليات، حيث تجاوز عددهم في هذه الفترة من السنة مجموع ما سُجِّل من العائدين في عام ٢٠٠٢، وما زلنا على قناعة بأهمية توسيع هذه العملية وتنسيقها. وقد انطلقت بادرة أمل أمس من النداء الذي وجهه زعماء كوسوفو من غير الصرب، وهو ما سبق أن أشار إليه السيد شتاينر. وتحقيقا لهذه الغاية، تتسم بأهمية أساسية مبادرة الزعماء الرئيسيين إلى المشاركة بقدر أكبر بهدف تدعيم هذا الاتجاه.

علاوة على ذلك، يسرنا التنويه بما تم اتخاذه من تدابير اقتصادية مشجعة يجب الاستمرار في تطويرها، على نحو يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الكوسوفيين فضلا عن تحقيق هدف تثبيت الاستقرار في المنطقة.

أما في ما يتصل بحقوق الملكية، فإننا نرى وجوب اتخاذ إجراءات صارمة لوضع حد لعمليات الاحتلال غير القانوني.

ولطالما حض وفد بلدي على إقامة حوار مباشر بين بلغراد وبريشتينا، وهو يرحب اليوم بمباشرة الاتصالات على المستوى العملي. ونأمل أن يساهم إنشاء مكتب الأمم المتحدة في بلغراد في النهوض بهذا الحوار على أرفع المستويات.

وفي ما يخص الشبهات الخطيرة التي تحوم حول أفراد محددين في فيلق حماية كوسوفو أشير إلى ضلوعهم في أنشطة إرهابية وغير قانونية وإجرامية، فإن وفدي يتطلع بكل اهتمام إلى نتائج التحقيقات الجارية. علاوة على ذلك، فإننا نؤيد عملية إدماج أبناء الأقليات في الفيلق المذكور.

وجدير باهتمامنا أيضا ما تنظر فيه البعثة حاليا من إجراءات لوضع خطة تهدف إلى خفض عدد أفرادها.

وختاما، يود وفدي الإعراب عن تأييده للملاحظات التي أدلى بها الأمين العام، كما يود التشديد على أن بناء مجتمع أفضل في كوسوفو يتوقف في نهاية المطاف بل على تصميم أهالي كوسوفو أنفسهم والتزامهم بذلك، إلى جانب اعتمادهم على دعم المجتمع الدولي.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب، سيدي، في ضوء عدم أخذي الكلمة بالأمس، عن تمنياتي لكم بالنجاح في رئاستكم لهذا الشهر، كما أود أن أشكر السفير لافروف وكامل الفريق العامل معه على الأسلوب الذي أدار به أعمال مجلسنا خلال الشهر الفائت.

وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي ستدلي به لاحقا الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر مايكل شتاينر على الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها إلى مجلس الأمن بشأن كوسوفو بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام. إن انتهاء ولايته يشكل في رأيي مناسبة لجرد التطورات والانجازات التي تحققت في كوسوفو. وإذا نظرنا بالفعل إلى السنة ونصف السنة الفائتة للاحظنا أن كوسوفو أحرزت تقدما ملحوظا ننحو أحيانا إلى إغفاله في تعاملنا مع المشاكل اليومية.

حين وصل مايكل شتاينر إلى بريشتينا، واجه وضعا كان السياسيون فيه يتنازعون على إقامة حكومة ائتلافية بعد انقضاء ثلاثة أشهر على إجراء الانتخابات النيابية. وقد عمد مايكل شتاينر، بما عُهد عنه من عزم وتصميم، إلى دخول المعترك، وأدت جهوده إلى تيسير تشكيل حكومة، وإطلاق عمل المؤسسات وإعادة آخر السجناء السياسيين من صربيا إلى ديارهم، وإرساء المعايير. ووضع سياسة ''المعايير قبل المركز'' التي ما زالت تشكل حتى الآن المبدأ السياسي التوجيهي.

وقد تم حتى اليوم إنشاء مجموعة كاملة من المؤسسات اللازمة لتعزيز الحكم الذاتي والإدارة الذاتية، بما في ذلك نظاما العدالة والشرطة. بيد أن ثمة مسائل عديدة لا تزال مستعصية على الحل. ويعزى العديد من المشاكل القائمة حاليا إلى نقص فادح ومقلق لدى المجتمع المحلي والممثلين السياسيين من حيث النضج السياسي والسلوك الديمقراطي والنزعة التوفيقية واحترام الأقليات. وقد يعزو المرء جوانب الفشل إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بيد أن ليس باستطاعة أحد البتة اتهامها بالافتقار إلى النية الحسنة عن مشاركتها في إنشاء المجتمع المتعدد الأعراق والديمقراطي في كوسوفو. وبإمكان كوسوفو أن تغدو مجتمعا أكثر تقدما لولا وجود طبقة سياسية فيها تسعى وراء مصالحها الخاصة ضاربة عرض الحائط بأماني عامة الناس ومصالحهم المشتركة.

ومن الضروري أن تفي المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي في كوسوفو بالمعايير التي حددها الممثل الخاص، وأن تسن قوانين وتضع سياسات عامة لجميع مواطني كوسوفو، بغية النهوض بالاقتصاد وتطوير السياسات الاجتماعية، مع التركيز بوجه خاص على حالة الأقليات في كوسوفو.

ولقد شهد هذا الأسبوع، على نحو ما ذكره مايكل شتاينر، بارقة أمل سياسية تتمثل في النداء غير المسبوق الذي أطلقه زعماء كوسوفو غير الصربيين إلى المشردين داخليا، في رسالة مفتوحة وجهوها إلى مواطني كوسوفو المشردين في صربيا والجبل الأسود ومقدونيا. ونعتبر هذا النداء بمثابة تعبير عن مسؤولية ونضج سياسيين. ونرى أن تكريس كوسوفو موطنا حقا للمشردين يشكل التزاما ملزما، آملين في أن يغدو هذا النداء حجر الزاوية في مسألة العودة والاندماج.

ما هي الخطوات المقبلة التي ينبغي اتخاذها؟ إننا نناشد بلغراد وبريشتينا الشروع في حوار مباشر بشأن المسائل العملية، ربما قبل عطلة الصيف. وينبغي أن تفضي بداية الحوار إلى عملية مناقشات متوازية مختلفة على مستوى الخبراء، وينبغي عدم تأخير هذا الحوار.

وليس ثمة سبيل سهل ممهد لوضع معالم المجتمع الحديث الجدير بالاندماج في أوروبا الجديدة. فسوف تواجه كوسوفو عملية صعبة قوامها المزيد من الإصلاح والتحول.

و لم يألُ مايكل شتاينر جهدا في دفع هذه العملية إلى الأمام، وسوف يسير على الدرب نفسها خلفه الذي نأمل في أن يتم تعيينه قريبا.

وختاما، أود أن أشكر السيد شتاينر مجددا على فترة ولايته وعلى الخدمة الجليّ التي أداها.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أشكركم، سيدي، وسائر الوفود على الكلمات الحارة التي وجهتموها إلى السفير لافروف بمناسبة رئاسة روسيا لمجلس الأمن في الشهر الفائت وأن أتمنى لكم، سيدي، ولكامل الوفد الإسباني النجاح في توجيه أعمال المجلس خلال شهر تموز/يوليه.

إننا نشكر الأمين العام على تقريره المتعلق بأنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، كما نشكر رئيس البعثة السيد شتاينر على الإحاطة الإعلامية المسهبة التي قدمها بشأن الحالة في المنطقة. إن ما ورد في هذه الإحاطة الإعلامية من تقييمات يتطابق إلى حد كبير مع وجهة نظرنا إزاء العمليات الجارية في المنطقة، وهو ما استفضنا في تفصيله خلال جلسة مجلس الأمن التي عقدت في ١٠ حزيران/يونيه لبحث الحالة بصورة شاملة في كوسوفو.

وقد لاحظنا في ذلك الوقت، وإننا مستعدون اليوم لتأكيد ذلك مجددا، إنه تم خلال السنوات الأربع التي انقضت على اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بذل جهود عظيمة وإحراز تقدم لافت للنظر بهدف التوصل إلى تسوية وإننا لننوه بالمساهمة الجمة التي أداها الممثل الخاص للأمين العام السيد شتاينر في هذه العملية.

وفي الوقت نفسه، نتشاطر تماما القلق - المعرب عنه في تقرير الأمين العام (S/2003/675) وفي الإحاطة الإعلامية للسيد شتاينر - من أنه رغم التقدم المحرز نحو منح كوسوفو قدراً كبيراً من الاستقلال الذاتي والإدارة الذاتية، حسبما ينص قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، فإن كثيرا من المسائل الهامة لم تحسم بعد. وتلك المسائل تشمل مشاكل كبيرة تتعلق بضمان التمثيل المناسب للأقليات - وأولها الأقلية الصربية - في هياكل المؤسسات الانتقالية للإدارة الذاتية في المنطقة.

ورغم الانخفاض العام في معدلات الجريمة، لا تزال تقع حوادث خطيرة تتضمن استخدام العنف، بما في ذلك حوادث العنف لدوافع عرقية. ولا يزال الفشل مستمرا في تحديد ومحاكمة أولئك الأفراد المسؤولين عن ارتكاب تلك الجريمة الوحشية التي وقعت بتاريخ ٤ حزيران/يونيه وقتلت خلالها أسرة صربية في أوبيليتش. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أنه حتى ذلك التقدم المحدود الذي تحقق فيما يخص وضع الأقليات والدعم اللازم لعملية عودة اللاجئين من غير الألبان إلى المنطقة - وهو ما أشار إليه التقرير والسيد شتاينر في إحاطته الإعلامية - يرجع تحقيقه إلى حد كبير إلى الضغط المستمر من المجتمع الدولي على المؤسسات الإقليمية للإدارة الذاتية.

و لم يبذل الزعماء السياسيون الألبان بعد ذلك الجهد الذي لنا جميعا كل الحق في أن نتوقعه منهم. وما زلنا نرى أنه رغم الالتزام المعلن بالتعددية العرقية، كثيرا ما تتجاهل المؤسسات الإقليمية للإدارة الذاتية مصالح الأقليات. وشأننا شأن الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، فإننا مقتنعون بأنه بدون تحسن جذري في الملابسات المحيطة بتلك المسائل، فإن حلم بناء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو سيبقى مؤجلا، مما يثير أماني لا أساس لها لدى القوى المتطرفة المتبقية في المنطقة ويهيئ أرضا خصبة لاستمرار العنف.

ونحن ممتنون للسيد شتاينر على تقييمه لأنشطة الوحدة العسكرية الروسية بين القوى في كوسوفو. وفي الوقت نفسه، لا بد أن نحيط علما مع الأسف بالدور المدمر

الذي تقوم به وسائط الإعلام الفردية في كوسوفو في إشاعة مناخ عدم التسامح والعداء في المنطقة إزاء أولئك الذين يعملون في واقع الأمر على إعادة الحياة إلى طبيعتها في المنطقة، في جملة أمور. وقد حاول عدد من الصحف الناطقة بالألبانية في الآونة الأخيرة شن حملة مناهضة لروسيا تزامنت مع انسحاب وحدتنا العسكرية من أراضي كوسوفو.

وفي ذلك الصدد، نؤيد أن تُنشأ في المنطقة اللجنة المؤقتة المستقلة للإعلام لتنظيم أنشطة وسائط الإعلام. وفي حقيقة الأمر، نعتقد أنه يمكن أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام بدور نشط في ذلك المضمار. وهنا، بطبيعة الحال، نحن لا نتكلم عن الرقابة، بل نتكلم فحسب عن القدرة على التأثير على العمليات السياسية في المجتمع بغية ضمان تنفيذ أكمل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق أغراض التسوية في كوسوفو.

ونناشد بعثة الأمم المتحدة أن تتخذ موقفا أكثر نشاطا واتساقا بغية مناهضة تنامي الميول المتطرفة في المنطقة وتأكيد سلطة القانون هناك. ونظرا لانعدام التقدم في تلك المجالات، حدثت أيضا تأخيرات خطيرة في إجراء حوار موضوعي بين بلغراد وبريستينا.

وبالإضافة إلى ذلك، نحيط علما بحدوث إنجاز إيجابي: وهو ما أفيد عنه مؤخرا من استعداد ممثلين عن الصرب وكوسوفو لبدء حوار حول مسائل عملية محددة. ونؤكد مجددا تأييدنا لمفهوم ”المعايير قبل المركز“، الذي يؤيده السيد شتاينر بنشاط. وعملية إسناد الاختصاصات غير المخصصة إلى مؤسسات الإدارة الذاتية المؤقتة في المنطقة يجب تنفيذها بامتثال صارم للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، كما يجب أن تتحكم بسرعتها فعالية عمل المؤسسات الانتقالية في المجالات التي تسلمت الاختصاصات التي تحتاجها فعلا. وهنا، نعتقد أن بعثة الأمم المتحدة لا بد أن تواصل اتخاذ موقف ثابت، مستبعدة محاولات متطرفي الألبان لاستعمال مؤسسات الإدارة الذاتية المؤقتة تحقيقا لأهدافهم السياسية الخاصة وتحويل كوسوفو إلى كيان مستقل شبيه بالدولة.

وفي الختام، أود، سيدي الرئيس، أن أشارك في الإعراب عن الامتنان الوارد في تقرير الأمين العام وفي تقييمكم أنتم بالذات في بداية جلسة اليوم، وأن أعرب عن امتناننا للسيد شتاينر على إسهامه في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى إيجاد تسوية للحالة في كوسوفو.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نهنئكم، سيدي، ونعرب لكم عن ثقتنا برئاستكم. ونتوجه بآيات الشكر إلى السفير لافروف وفريقه على عملهم الممتاز في توجيه أعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي.

ونشكر السيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية عن الحالة في كوسوفو. ونقدر بصفة خاصة ما أبداه السيد شتاينر وفريقه من جهود واحترافية خلال ولايته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهي البعثة التي كان لشيلي شرف المشاركة فيها. ونحن نتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

عقب استعراض تقرير الأمين العام (S/2003/675) والاستماع إلى السيد شتاينر، نود أن نشيد بالتقدم الكبير المحرز في تحقيق درجة كبيرة من الحكم الذاتي خلال الفترة قيد الاستعراض. فعلى الصعيد المؤسسي، لا بد أن ننوه بالانتقال التدريجي للاختصاصات غير المخصصة وفقا للفصل ٥ من الإطار الدستوري وعمل مجلس الانتقال. وتجدر الإشارة أيضا إلى الزيادة الطفيفة في متوسط عدد القرارات المتعلقة بالسياسة العامة التي اعتمدتها حكومة كوسوفو شهريا مقارنة بالأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٣، والزيادة الكبيرة في التناسب بين القرارات ذات الآثار

القانونية وبين التقدم في سن القوانين التي تلقى دعما كبيراً. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بإنشاء الحكومة لجنة للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وعلى الرغم من تأييدنا لعمل بعثة الأمم المتحدة، لا يسعنا إلا أن نعرب عن جزعنا حيال الحوادث والجرائم العنيفة التي ترتكب ضد الأقليات – على سبيل المثال عمليات القتل المروعة التي ارتكبت في أوبيليتش بتاريخ ٤ حزيران/يونيه. وجميع الدلائل على العنف أو المضايقات أو التمييز بدافع عرقي تتعارض مع تحقيق هدف إنشاء كوسوفو المتعددة الأعراق، وتنتهك روح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن نقدر التدابير التي تتخذها بعثة الأمم المتحدة من أجل تحديد مرتكبي تلك الجرائم وتقديمهم إلى العدالة.

علاوة على ذلك، سيكون من المتعذر بناء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق في كوسوفو يكون قادرا على ضم جميع سكانه بعضهم مع بعض، بدون عودة اللاجئين والمشردين داخليا بأعداد كبيرة – ونحن نرحب بالتقدم المحرز في ذلك المجال. كما أننا لا نؤيد تسييس عملية توظيف الموظفين الحكوميين في البلديات أو وجود هياكل بلدية موازية، الأمر الذي يخالف أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ولا بد لنا من بذل كل جهد للتغلب على الصعوبات التي تؤثر على حرية الانتقال، خاصة بالنسبة لطائفة الصرب في كوسوفو. علاوة على ذلك، يجب ألا ندخر جهدا لتقديم المذنبين مرتكبي تلك الأعمال إلى العدالة، من قبيل الانفجار الذي وقع بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل على جسر السكة الحديد في زفيكان.

إن المستقبل يخبئ تحديات أخرى. أحد هذه التحديات، على سبيل المثال، هو حفظ وزيادة مستوى أداء الموظفين الحكوميين في كوسوفو في ضوء التخفيض الحاصل الآن في عدد الموظفين الدوليين في كوسوفو.

وأخيرا، نشارك في النداء الذي وجهه أعضاء المجلس الآخرون إلى الأطراف لتكثيف الحوار، لأنه بدون إجراء حوار بناء بين بلغراد وبريستينا، أو بين بعثة الأمم المتحدة وجمعية كوسوفو، سيكون إحراز نتائج هامة وملموسة فيما يتعلق بالتغلب على التحديات الرئيسية بعيد المنال. والأسوأ من ذلك، فمن شأن هذا أن يؤثر على تحقيق أهم هدف، ألا وهو أن يكون باستطاعة جميع سكان كوسوفو العيش في وطنهم بكرامة وحرية وأمان.

ومن المهم أن تمضي هذه العملية قدماً للأمام، إذ أن تحسن الحوار فيما بين الطوائف العرقية سييسر عودة المشردين إلى كوسوفو على وجه السرعة. وينبغي لأبناء الأقليات في الوقت ذاته أن يقاوموا تأثير السياسة الخارجية والتدخل الخارجي وأن يعتبروا أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من النسيج السياسي والاجتماعي المتعدد الأعراق لمجتمع كوسوفو.

ويمثل الوفاء بالمعايير وتحديد المركز النهائي لكوسوفو، احتراماً لإرادة الشعب في تقرير مصيره، عمليتين مترابطتين ومتصلتين. وينبغي ضمان هاتين العمليتين باشتراك المجتمع الدولي، بغية تعزيز الاستقرار المستدام، وروح السلام والأمن في غرب البلقان، واندماجه في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد شتاينر ليرد على التعليقات والأسئلة التي وجهت إليه.

السيد شتاينر (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، فيما يتعلق بأوبيليك، إن ما وقع هناك يمثل جريمة شنعاء. فقد أسيئت معاملة والد في الثمانين من العمر، وزوجته التي تناهز ٧٨ عاماً، وابنهما الذي يبلغ عمره ٥٣ عاماً بوحشية ثم قتلوا. وقد زرت موقع الجريمة. ورأيت شقيقة الإبن المقتول، التي وصلت في نفس اليوم بالذات لأنها كانت تعتزم العودة إلى أوبيليك، حيث العلاقات فيما بين الطوائف العرقية جيدة

إلى حد كبير. وكانت تعتزم العودة إلى ذلك المكان من صربيا لأنها وجدت التقدم المحرز مشجعاً. وقد اضطرت الآن إلى العودة في ظل تلك الظروف. لقد كان الأمر بشعاً، ولا شك في ذلك.

ما الذي تم عمله بعد أوبيليك؟ أعلن المجتمع بتأييد من زعماء الأحزاب الكبرى في اليوم التالي يوم حداد. وكرست إذاعة الأخبار من القناة التليفزيونية الرئيسية، التي تكون عادة من ١٩/٣٠ إلى ٢٠/٠٠، عشرين دقيقة لذلك الحادث. ولم يتقاعس زعيم واحد في كوسوفو عن الإعراب عن رأيه بوضوح بإدانة تلك الجريمة.

وفي اليوم التالي، قمت بإنشاء قوة خاصة للشرطة، ربما يكون القائد الذي يترأسها أفضل القادة الموجودين، وهي تضم الآن ١٦ من أخصائيي الشرطة، وذلك للقبض على المسؤولين عن الجريمة. غير أنه يجب علينا القبول بأن الشرطة لا يمكنها التصرف إلا على أساس من سيادة القانون. ومن ثم يتعين على الشرطة احترام المتطلبات التي نريد إدخالها في كوسوفو. ومن الصعب أحياناً بطبيعة الحال إحراز تقدم تحت تلك الظروف. ويكفيني القول بأن ٥٠ في المائة من العمل الذي يقوم به مفوض الشرطة، ستيفان فيلر، يتركز على تلك المسألة بالذات. وقد زدنا تواجد قوة كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على مدار الساعة طول اليوم. وعرضت مكافأة قدرها ٥٠ ٠٠٠ يورو مقابل أي معلومات تؤدي إلى القبض على الجناة. ونبذل في الواقع قصارى جهدنا للقبض على الجاني، وهو أمر فيه مصلحتنا أيضاً. كما أود أن أناشد جميع الحاضرين، وعلى وجه التحديد من ينتمون إلى هذا الإقليم ألا يستبقوا الحكم على النتائج وأن يتجنبوا إقحام السياسة بأي شكل في تلك الجريمة البغيضة.

ثانياً، ورد ذكر مجلس أوروبا، الذي أشار في آخر تقرير له في الواقع إلى أن المناخ السياسي سيئ للغاية. فلنلق نظرة على الأسباب التي يذكرها مجلس أوروبا. يقول مجلس أوروبا إن الأسباب التي يرجع إليها هذا المناخ السياسي الصعب هي البيانات التي يدلى بها في الجمعية في تجاوز لولايتها، وهذا صحيح، وصحيح أنه، على سبيل المثال، ينطبق على قرار "قيم الحرب" الذي قمت بالرد عليه كما يعلم المجلس.

غير أن التقرير يذكر أسباباً أخرى لسوء المناخ. فهو يذكر حملة انتخابية في بلغراد، وانسحاب صرب كوسوفو من الجمعية، وإدراج كوسوفو في الفقرات الاستهلالية لدستور صربيا والجبل الأسود. كما يذكر تغييراً في السياسة في صربيا، واستمرار المطالبات بتقسيم كوسوفو، والبيانات الانقسامية التي تصدر عن السياسيين، واللهجة الاستفزازية بشأن إمكانية تجدد الأعمال القتالية.

هذا ما يتعين علينا أن نراه: أرى أننا إذا أردنا أن ننعم بالمناخ السياسي الصحيح فعلى جميع القادة السياسيين مسؤولية تتمثل في ترك الماضي وراء ظهورهم. وأشير هنا إلى البيان المتعلق بالعودة الذي ذكرناه هنا ورحب به أيضاً عدد كبير من أعضاء المجلس.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاث نقاط ذكرها أعضاء المجلس. كانت الأولى ما ذكره ممثل إسبانيا عما نفعله إزاء الهياكل الموازية. وتمثل الهياكل الموازية أساساً مشكلة من الوجهة الوظيفية لأنها ما زالت تتلقى التمويل. وحين اكتشفنا أن تمويل الهياكل الموازية من الخارج كان يحدث سراً، كتب مدير إدارة الضرائب رسالة إلى نظيره في بلغراد، يوضح فيها أن مجيء النقود بطريقة سرية عبر خط الحدود إلى كوسوفو يمثل انتهاكاً لأحكام غسل الأموال النافذة في كوسوفو. لذلك يجب أن نوضح بجلاء أنه إذا جاء أي مزيد

من الأموال بهذه الطريقة دون أن يعلن عنها لمؤسسة البعثة، أي أموال آتية بشكل سري لتمويل الهياكل الموازية، فيتعين علينا التصدي لها وفقاً لأحكام التشريع الخاص بغسل الأموال.

ثانياً، أثارت المكسيك مسألة السياسة المتبعة في الخصخصة. في العام الماضي، اتفقنا بعد طول مفاوضات في نهاية الأمر بناء على إصرار المجلس، وهو محق في ذلك، على تصور بشأن الكيفية التي يمكن للخصخصة أن تنجح بها في كوسوفو، آخذين بعين الاعتبار، أولاً، أن مسألة المركز لم تحل بعد، وثانياً، أن لا أحد يعرف من يملك الشركات المملوكة للمجتمع. وهناك أنواع كثيرة من الفتاوى القانونية من القانونيين في هذا الصدد. فارتأينا أننا لو انتظرنا إلى حين إيضاح هذه المسألة سيجري تجريد جميع الأصول التي على هيئة شركات مملوكة للمجتمع، ولن تبقى هناك أصول. ومن ثم كان علينا أن نرد. وتعيّن علينا البدء في الخصخصة.

ولذلك أتينا بالتشريع الذي اتفق عليه قانونيون من مقر الأمم المتحدة، واللجنة الأوروبية، والبنك الدولي. ولدينا تصور يلبي اهتمامات الملاك المحتملين للشركات المملوكة للمجتمع ويتفهم أن مسألة المركز لم تتم تسويتها. بيد أن الخصخصة يجب أن تقدم إجابة على السؤال المتمثل فيما يحدث للأراضي التي تستخدمها الشركات المملوكة للمجتمع. فلا يمكن أن تكون هناك خصخصة ما لم يتم توفير جواب على الكيفية التي تستخدم بها الأراضي، لأنها أقيَم الأصول. وقد ناقشنا هذه المسألة البالغة المشقة مع القانونيين في اللجنة الأوروبية، والبنك الدولي، وبطبيعة الحال في مقر الأمم المتحدة. وتوصلنا إلى تصور يؤكد أنه لن يتم نقل لملكية الأراضي حين يجري الاضطلاع بالخصخصة، بل يتم تأجيرها بعقود لمدة ٩٩ عاماً. وتعرب بعثة المكسيك عن شكرها الخاص للسيد شتاينر على العمل الذي أنجزه في رئاسة البعثة وتتمنى له كل النجاح في المرحلة القادمة التي تنتظره في حياته المهنية.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر ممثل المكسيك على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

السيد كنغ (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تؤيد المملكة المتحدة البيان الذي سيدلي به سفير إيطاليا بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي. ونحن نرحب بهذه الفرصة إذ نعيد التأكيد على دعمنا لقرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩) بوصفه أساسا لسياسة المجتمع الدولي تجاه كوسوفو.

لقد قطعت كوسوفو شوطا طويلا منذ اتخاذ ذلك القرار في عام ١٩٩٩. ويستحق السيد شتاينر الكثير من التقدير والشكر لأنه أرسى خلال عمله في الأشهر الـ ١٨ الماضية الأسس القوية الضرورية التي تسمح ببناء مستقبل ناجح لكوسوفو. ولقد استمعنا عن التطورات والإنجازات هذا الصباح. ولكننا نريد، بوجه خاص، أن نسترعي الانتباه لمبادرة السيد شتاينر حول سياسة المعايير قبل المركز، التي دعّمت جهود المجتمع الدولي التي بذلت مؤخرا. والمملكة المتحدة تؤيد تلك السياسة تأييدا كاملا وتواصل إيمانها بأن جعل المعايير قابلة للتطبيق هو واجب هام يحتاج السير به قدما.

ما زال هناك الكثير من العمل، كما سمعنا. والمهمة الماثلة أمام المجتمع الدولي هي ضمان أن يعمل مواطنو كوسوفو والسلطات في كل من بريشتينا وبلغراد مع بعض من أجل بناء مستقبل ناجح بالفعل – مستقبل يعكس المبادئ الديمقراطية المتمثلة في التسامح والأمن للجميع. والمجتمع الدولي سيبذل كل جهد في دعمهم، ولكن المسؤولية تقع أيضا على عاتق أبناء المنطقة لإظهار جدية جهودهم لتحقيق تلك الأهداف. وفي ذلك الصدد، ترحب المملكة المتحدة ترحيبا خاصا بالرسالة المفتوحة التي تلاها السيد شتاينر في

وقت سابق، ووجهها إلى المشردين المقيمين في كوسوفو، الذين لم يعودوا بعد وناشدهم أن يفعلوا ذلك وينضموا إلى الجهود المبذولة لجعل كوسوفو مكانا أكثر أمنا وأفضل للجميع. وهذا، قبل كل شيء، هو الهدف الذي نتشاطره جميعا.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتنان الولايات المتحدة وشكرها وتقديرها للممثل الخاص شتاينر على قيادته لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو خلال العام والنصف الماضي. إن مناقشة اليوم، وتقرير السيد شتاينر، وملاحظات الزملاء في المجلس تبين بشكل واضح جدا التقدم الذي أحرز خلال العام والنصف الماضي، بفضل جهوده وجهود زملائه في كوسوفو. إنه يستحق التهنئة.

بطبيعة الحال، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فالعديد من تلك البنود قد ذكرت في بيانات أخرى بالفعل: الأمن، والخصخصة، واجتذاب الاستثمارات، وتشغيل الاقتصاد، وعمليات العودة. وكل ذلك ما زال على جدول الأعمال، بيد أنه أرسي أساس قوي من أجل إحراز التقدم. فالمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، وخصوصا جمعية كوسوفو، يجب أن تركز على معالجة مسائل في إطار الولاية الدستورية وأن تركز على سن التشريعات لمصلحة كل سكان كوسوفو. فالإجراءات الرمزية المسببة للشقاق لا تؤدي إلى أي شيء في تحسين الظروف المادية للكوسوفيين ولكنها تؤدي إلى تفاقم التوتر في العلاقات بين المجتمعات المحلية. والحوار بين المجتمعات المحلية ينبغي أن يكون الطريق نحو الأمام - وليست نداءات من أجل نهج حصرية مشتركة للمستقبل. ونحن أيضا، يسرنا على وجه الخصوص أن نلاحظ أن ٢ تموز/يوليه قد شهد نداء عاما لم يسبقه مثيل لعودة الأقليات إلى منازلها في كوسوفو للعيش في سلام.

لقد دعمنا جهود السيد شتاينر بشدة لبدء حوار أيضا بين بلغراد وبريشتينا حول المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك، بما فيها قضايا تم تحديدها في الوثيقة المشتركة. وكما ورد في تقرير الأمين العام في حزيران/يونيه (S/2003/675)، فإن الاتصالات على المستوى العملي بين المسؤولين في بلغراد وبريشتينا قد بدأت بالفعل. وذلك الجهد يحتاج إلى توسيع نطاقه من قبل الجانبين. ومن الناحية العملية، نود أن نحث بشكل خاص بلغراد على الاعتراف بلوحات سيارات كوسوفو وتشجيع صرب كوسوفو على تسجيل مركباتهم لدى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

إن عملية نقل كل السلطات غير المحصورة إلى مؤسسات الحكم الذاتي بنهاية هذا العام هي خطوة هامة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويسرنا أن تتحرك بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى الأمام في تطوير خطة عمل حول المعايير، كما طلب المجلس في شباط/فبراير. والولايات المتحدة، من جانبها، تقدم المساعدة الفنية لتطوير خطة العمل وتؤمن بأن الخطة ستكون خطوة رئيسية في مساعدة المؤسسات المؤقتة على تحديد ما تحتاج إليه من أجل إقامة مجتمع متعدد الأعراق يعتمد اقتصاد السوق العامل.

ولا يزال التركيز على المعايير قبل المركز أمرا هاما وهو الأساس للسير قدما. فالمعايير ترسم الطريق لمستقبل أفضل لكل سكان كوسوفو، وأن حكومتي ستقدم الدعم الكامل لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإلى خليفة السيد شتاينر من أجل السير على ذلك الطريق.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أهنئ بلدكم سيدتي، على ترؤس مجلس الأمن لهذا الشهر. وسوف يدعم وفد الصين عملكم دعما كاملا. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا للوفد الروسي على

ترؤسه للمجلس في الشهر الماضي. وأشكر السفير لافروف على مهارته الدبلوماسية، التي أفضت إلى إنجاز أعمال المجلس الشهر الماضي بنجاح.

ويشكر وفد الصين الأمين العام على تقريره (S/2003/675)، ويشكر السيد شتاينر على إحاطته الإعلامية. لقد قاد السيد شتاينر، في العام الماضي، جهود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لاستعادة الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في كوسوفو. ولقد قام بجهود مضنية. ونعبر عن تقديرنا لذلك.

ويسعدنا أن نلاحظ أن الوضع في كوسوفو قد أظهر تقدما في الشهور العديدة الماضية. فمجلس الانتقال تم إنشاؤه وهو يعمل. ودائرة شرطة كوسوفو قد أسست وحدة لمكافحة الجريمة المنظمة. وقررت بعثة الأمم المتحدة تأسيس مجلس خاص لرصد فرقة حماية كوسوفو. وذلك جدير بتقييمنا الإيجابي.

وفي الوقت نفسه، إن ما يشغلنا هو التقدم البطيء في المصالحة الوطنية وفي إنشاء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو. وكما ذكر الأمين العام في تقريره، فإن أعمال العنف والجريمة ما زالت ترتكب ضد الأقليات العرقية. وتجد الأقليات العرقية، ولا سيما الصرب، أنه ما زالت هناك صعوبات لضمان حريتها في التنقل وأن عودتها الجماعية إلى وطنها ما زالت صعبة. فهي ما زالت تواجه المشاكل في استخدام لغتها الخاصة بها وفي المشاركة في السياسة والحياة العامة. وكي تصبح كوسوفو مجتمعا ديمقراطيا ومتسامحا بحق، لا بد من عكس مسار هذه الأوضاع في وقت مبكر.

لقد لاحظنا أن القادة الصربيين في كوسوفو قد دعوا أمس كل المشردين داخليا واللاجئين إلى العودة إلى منازلهم. وأحطنا علما بهذا النداء. ويحدونا الأمل أن تتخذ الأطراف المعنية إجراءات عملية كي يتمكن جميع اللاجئين والمشردين داخليا من العودة إلى منازلهم في وقت مبكر وفي ظل ظروف تليق بهم.

إن تسوية قضية كوسوفو تعتمد في نهاية المطاف على الحوار والتعاون بين حكومة صربيا والجبل الأسود ومؤسسات كوسوفو المؤقتة للحكم الذاتي. ونحن نرحب بالرغبة التي أظهرها قياديو الجانبين في التعاون. إنها إشارة إيجابية. ويحدونا الأمل أن يعمد الطرفان، وبدعم من المجتمع الدولي، إلى إجراء الحوار وأن يتوصلا بشكل تدريجي إلى حل مناسب للقضايا العالقة من أجل تحقيق سلام واستقرار وتنمية في كوسوفو لأمد بعيد.

وما فتئت الصين قلقة للحالة في كوسوفو وفي منطقة البلقان بشكل عام. وسوف يقوم نائب وزير خارجية الصين بزيارة إلى صربيا والجبل الأسود قريبا وسيذهب إلى كوسوفو من أجل إجراء اتصالات مع الأطراف المحلية. وسوف نواصل بذل جهودنا من أجل تنفيذ قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩) بشكل كامل.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بتهانينا الحارة، وبأطيب أمنياتنا لكم بمناسبة توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأن أؤكد لكم التعاون الكامل من وفد باكستان. وأغتنم أيضا هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا للسفير لافروف والوفد الروسي على إدارتهم الرئاسة بصورة فعالة في الشهر الماضي.

إننا نرحب بوجود السيد شتاينر بين ظهرانينا. ونحن ممتنون له على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلينا، ولكننا نعرب عن أسفنا على أن هذه ستكون آخر إحاطة إعلامية يقدمها إلى المجلس بصفته الحالية. ونأمل ألا يكون هذا آخر ظهور له في هذه القاعة.

على الرغم من رأينا فيما يتعلق بنهج المعايير إزاء المركز، ظلت باكستان دائما تدعم، وستظل تدعم، بعثة

الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وهي تعمل على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

فيما يتعلق بالحالة في كوسوفو، سأقصر ملاحظاتي على بعض نتائج البحث الرئيسية التي تضمنها تقرير الأمين العام.

أولا، نحن نرحب بما تم من نقل بعض المسؤوليات غير المناطة بالبعثة والمدرجة في الفصل الخامس من الإطار الدستوري إلى مؤسسات كوسوفو المؤقتة. ويسعدنا أيضا أن نلاحظ الطابع الشفاف والشامل والمسؤول الذي اتسم به صنع القرار لدى الخدمة المدنية في كوسوفو فيما يتعلق بتنفيذ تلك المسؤوليات الجديدة.

ثانيا، نرحب بالبوادر المشجعة والاستعداد المتزايد من قادة كوسوفو لدعم عودة الأقليات، مع ملاحظة أن هناك حاجة إلى المزيد من العمل لضمان ترجمة هذا الالتزام إلى مساندة ودعم ملموسين لعملية العودة في جميع مؤسسات كوسوفو الانتقالية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالنداء المفتوح الذي أصدر أمس.

ثالثا، نحن ندعم مبادرة السيد شتاينر الرامية إلى بدء الحوار بشأن المسائل العملية بين بلغراد وبريشتينا، ونرحب بالبوادر الإيجابية الصادرة من الجانبين للبدء في تلك المحادثات.

أخيرا، نحن نتفق مع الأمين العام على أن سيادة القانون لا تزال تمثل تحديا أساسيا. وقد تحقق الكثير بفضل العمل المضني الذي اضطلعت به البعثة بقيادة السيد شتاينر وسلفه. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله للبناء على هذه الإنجازات.

إننا نعتبر، بجميع التقديرات، آخر تقرير للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة تقرير أداء للسيد شتاينر. وبالنظر لصعوبة الحالة والبيئة السياسية في كوسوفو، نجد السيد شتاينر قد نجح بتفوق عال. ومع ذلك، لا ينبغي للإنجازات الأخيرة التي حققتها البعثة أن تحجبنا عن رؤية المشاكل المتبقية. فنحن نأسف للانقسام والارتياب اللذين ما زالا يسودان في كوسوفو، وكذلك عدم التعاون من الجماعات الرئيسية، وخاصة في المؤسسات المؤقتة. ونأسف أيضا على إنشاء مؤسسات موازية. ففي المكان الذي يطلب فيه بناء الجسر، لا مكان لحراس الجسر.

ونحن ندين جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين، في الحاضر أم الماضي. ويجب عدم التسامح مع الإفلات عن العقاب. وإننا ندعو إلى إزالة جميع العقبات التي تعوق حق اللاجئين في العودة في سلام وأمان وبكرامة. ونعتقد أن كوسوفو لن تسترد عافيتها من الحالة الراهنة بدون تقديم مساعدة مستدامة لنموها الاقتصادي وتطورها.

أود أن اختتم كلمتي بالإعراب عن أطيب أمنيات وفدي للسفير شتاينر وتمنينا له التوفيق في عمله المقبل الهام.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي في البداية أن أعبر عن تهانينا، سيدتي، بتسلمكم رئاسة هذا المجلس، وأن نؤكد لكم دعمنا الكامل لكل ما ستقومون به في خدمة الأمن والسلم الدوليين. كما نعبر عن شكرنا وتقديرنا للسيد السفير لافروف وللوفد الروسي الصديق على كل ما بذلاه من جهود خلال الشهر المنصرم لإنجاح عمل المجلس.

ونرحب بيننا في هذه الجلسة بالسيد مايكل شتاينر، الذي جاءت كلمته التي استمعنا إليها في بداية هذه الجلسة شاملة في تغطيتها لكل جوانب الحالة في كوسوفو، ودقيقة في تحديد الإنجازات التي تم تحقيقها خلال العام والنصف الماضيين، والصعوبات التي ما زالت قائمة أمام تحقيق الحل

المطلوب، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وبهذه المناسبة يود وفد الجمهورية العربية السورية أن يعبر للسيد شتاينر عن تقديرنا لكل ما قام به من جهود لإطلاق سراح السجناء وإطلاق العملية السياسية في كوسوفو من عقالها، وبدء عملية بناء لمختلف المؤسسات المدنية هناك. ونتفق مع السيد شتاينر في تقييمه للأبعاد الإيجابية التي جاءت في الرسالة المفتوحة الموجهة إلى النازحين من كوسوفو، ونأمل أن تعمل جميع الأطراف على تنفيذ ما جاء فيها من تعهدات وأهداف.

ولا يفوت وفدي أن يرحب بتقرير الأمين العام المعروض علينا (S/2003/675) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ويشعر وفدي بالارتياح لمواصلة البعثة نقل المسؤوليات غير المناطة بها والمدرجة في الفصل الخامس من الإطار الدستوري إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي، وذلك بخطوات تراعي قدرة المؤسسات المؤقتة على الاضطلاع بمسؤوليات إضافية. وقد أدى ذلك إلى اضطلاع حكومة كوسوفو باتخاذ ٢٧ قرارا تتعلق بالسياسات، منها ١٢ قرارا تتعلق بالتشريعات وذلك خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير. وكانت جمعية كوسوفو قد أحرزت تقدما في مجال اعتماد التشريعات وإحالتها إلى الممثل الخاص للأمين العام لإصدارها بعد إدخال التعديلات عليها. ولا بد في هذا المجال من تشجيع المجالس البلدية على صياغة السياسات ووضع التشريعات، حيث أن أداءها كان يتصف بالبطء خلال الفترة الماضية.

كذلك لا بد من تشجيع الفئات الضعيفة والنساء على المشاركة في الخدمة المدنية، تنفيذا لخطة ''التمثيل النسبي الأهلي'' التي أقرها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس وزراء كوسوفو في العام الماضي.

ويؤكد وفدي ضرورة مواصلة الحوار بين بلغراد وبريشتينا بشأن المسائل العملية. ويرحب بمباشرة مكتب الأمم المتحدة في بلغراد لمهامه اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

كما يرحب وفدي بالملاحظات التي أوردها الأمين العام في تقريره الحالي، ويؤكد أنه لا بد من مواجهة التحديات الماثلة أمام بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، وذلك من خلال العمل في إطار سياسة ''المعايير قبل المركز''، التي وضعها السيد شتاينر.

أخيرا، يود وفدي أن يثني على الجهود الكبيرة التي بذلها السيد مايكل شتاينر ومساهمته من خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتقدم الذي أحرز خلال فترة عمله. ونتمنى له بكل صدق النجاح في المهام التي سيقوم بها بعد تركه عمله كممثل للأمين العام في كوسوفو.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود مرة أخرى أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بتهنئة وفد بلادي لكم على توليكم الرئاسة في هذا الشهر. ونود مرة أخرى أيضا الإعراب عن تقديرنا الكبير للسفير لافروف وزملائه على الأسلوب الممتاز الذي أداروا به أعمالنا في حزيران/يونيه.

وأود أيضا أن أشكر السيد مايكل شتاينر على بيانه الاستهلالي، الذي قدم فيه معلومات إضافية بشأن بنود وردت في أحدث تقرير للأمين العام عن كوسوفو. إن ذلك التقرير والبيان الإضافي الذي أدلى به السيد شتاينر — بعد أربع سنوات من اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) — يقدمان تقييما شاملا لجهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة من أجل تطبيع الحالة في كوسوفو من خلال إقامة مؤسسات ديمقراطية فعالة أو إحيائها؛ وتهيئة بيئة آمنة بشكل متزايد

تُبذل فيها الجهود لكفالة مشاركة حقيقية للجميع، بما في ذلك الأقليات، في إدارة شؤون الدولة؛ وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لإحياء الاقتصاد.

وكانت ممارسة التقييم هذه ضرورية لتمكيننا من تقدير فعالية استراتيجية القواعد والمعايير التي نتجت عن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ووفدي راض بالفعل عن هذه النتائج.

لا شك في أنه تم إحراز تقدم كبير في كوسوفو. فلقد تمت استعادة سلام نسبي في الإقليم، وأُجريت انتخابات نشأت عنها مؤسسات تتسم، كما قلت في السابق، بالفعالية إلى حد ما. فدائرة شرطة كوسوفو، التي دربتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تعمل الآن، واقتصاد السوق المستقر يتولد تدريجيا. و لم تعد عودة الأقليات والمشردين من المحرمات. بل على العكس، هناك عدد متزايد من الأصوات تُسمع وهي تتكلم علنا لصالح هذه العملية.

ولقد تم إجراء اتصالات، رغم محدوديتها، بين بلغراد والمؤسسات المؤقتة في كوسوفو، التي تشارك أيضا في حوار مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وكما يشير الأمين العام في تقريره، تتقدم كوسوفو نحو الحكم الذاتي الجوهري والإدارة الذاتية، كما ينص القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

والتقدم والنجاحات المحققة — التي يمكن بالفعل نسب الفضل فيها إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره — تظل في خطر بسبب المشكلات العديدة، التي يصفها الأمين العام تفصيليا في تقريره. وقد أشار السيد شتاينر أيضا إلى عدد منها.

إن استمرار هذه المشكلات — وهذا ما قاله وفد بلادي من قبل — ينبع من المنازعات الداخلية التي تؤججها المنافسة بين الأحزاب، والتي تهيئ تربة خصبة للتعصب والكراهية وقضايا الانتماء، وكل هذه الأمور تميل إلى الدفع نحو انعدام الأمن والظلم والعنف والكراهية، وبذلك تبطئ الحوار البناء وتؤخر استعادة الثقة التي هي مطلب أساسي لأهالي كوسوفو.

وفي ظل ذلك السيناريو، كيف يمكن للمرء ألا تفتر همته؟ وكيف يمكن مواصلة هذه الجهود عندما يعمل المتطرفون من جميع الأنواع بلا كلل على تقويض أسس دولة القانون التي يبنيها ببطء وعناية رجال ونساء من ذوي النوايا الحسنة، جاءوا من بلدان نائية لمساعدة شعب كوسوفو، ولديهم رغبة واحدة فقط — الحياة الطبيعية. إن ذلك الطموح يسمح للشعب بأن يظل يحدوه الأمل في أن يعيش يوما في مجتمع متصالح يستطيع فيه الجميع العمل سويا مع جيرانهم، وبروح التضامن، لبناء مصيرهم المشترك.

ولهذا نعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي برمته أن يزيدا من تعزيز وجودهما بين شعب كوسوفو من أجل مساعدته على التصدي للتحديات والتغلب على الصعوبات التي يواجهها.

وأود أن أعيد التأكيد على تفاني بلادي، الكاميرون، في مبدأ ''المعايير قبل المركز''. وأود أيضا مناشدة جميع المسؤولين السياسيين والإداريين، وجميع المشاركين في تكوين الرأي العام في كوسوفو، والمجتمع المدني هناك، بأن يسترشدوا، ضمن أمور أخرى، بالعمل الرائع الذي تم في إعادة بناء الشرطة، والذي نتج عنه قوة شرطة متوازنة عرقيا. ويجب عليهم العزوف عن أية إجراءات قد تثير مشاعر قوية وتقوض عملية بناء مجتمع مدني متعدد الأعراق والثقافات.

ويرحب وفد بلادي بالنداء الصادر أمس في بريشتينا من أجل عودة المشردين إلى كوسوفو. وهذه نوعية الأنباء التي نأمل أن نتلقاها بوتيرة أكبر.

أود الآن التذكير بالحاجة إلى حوار صريح وبناء مع بلغراد. فمثل هذا الحوار حاسم. ويجب إجراؤه بروح الهدوء

والسكون، وباحترام للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أخيرا، أود الإعراب عن إشادة مستحقة تماما بالممثل الخاص للأمين العام، السيد شتاينر، على عمله المتسم بإنكار الذات، وقيادته، والتزامه بتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتفانيه الراسخ في استعادة كوسوفو للقيم الإنسانية الأساسية المتمثلة في التسامح واحترام كل فرد للآخر وقبول أوجه الاختلاف.

وأود أيضا الإعراب عن تقدير وفد بلادي لفريقه بأكمله، الذي يسعى بشجاعة ورؤية واضحة لمساعدة شعب كوسوفو على إقامة علاقات جديدة من خلال هياكل جديدة ومبتكرة، الهدف النهائي منها أن يسود السلام والاستقرار والوئام والرخاء للجميع.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تتقبلوا، سيدي، تهانئنا لكم على توليكم رئاسة المجلس. إن بمقدوركم التعويل على دعمنا وتعاوننا الكاملين. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنهنئ السفير لافروف والوفد الروسي على العمل الممتاز الذي قاما به أثناء الرئاسة الروسية للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو على تقريره الشامل عن الحالة في الإقليم. ونشيد بالعمل الممتاز الذي اضطلع به السيد مايكل شتاينر بصفته رئيسا للبعثة وبالمنجزات الرائعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحت قيادته، وذلك بهدف وضع الأسس لتحديد مركز الإقليم في المستقبل.

ويواصل وفد بلادي متابعة الوضع في كوسوفو عن كثب، ونحن نقدر التقدم المحرز في العملية السياسية منذ اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي هذا الصدد، نود تقديم بعض التعليقات الموجزة.

إننا نسلم بأن الطريق أمام كوسوفو لا يزال طويلا قبل أن تحقق هدف إقامة مؤسسات ديمقراطية متعددة الأعراق والثقافات ومستقرة وتعمل بفعالية وتسمح بمشاركة كاملة للأقليات، فهي جزء لا يتجزأ من القالب الاجتماعي لكوسوفو.

إن الانتقال الحالي للمسؤوليات من إدارة الأمم المتحدة المؤقتة إلى المؤسسات المؤقتة تطور مشجع نحو الحكم الذاتي في كوسوفو، رغم الهشاشة المستمرة لهذه المؤسسات.

ووفقا لتقرير الأمين العام، فقد حسنت جمعية كوسوفو أداءها الوظيفي بدرجة كبيرة. فإصدار عدة قوانين والتفهم الواضح لحدود التشريع في إطار المسؤوليات التي وضعها الإطار الدستوري يعطيان مصداقية لنوعية عملها المحسنة.

وهناك قضية أساسية تتمثل في سيادة القانون بوصفها مطلبا مسبقا لتحقيق دولة ديمقراطية، تنطوي على الاحترام لحقوق الإنسان والحريات الرئيسية. وفي هذا الصدد، ندين بشدة أعمال العنف التي تم اقترافها ضد أعضاء المجتمع الصربي ولا سيما جرائم القتل التي وقعت في الشهر الماضي في أوبيليتش.

ونحيط علما بالعدد المتزايد للعائدين من أفراد الأقليات، مما يعكس التزاما أكبر من جانب السلطات المحلية وتحسينا للهياكل الميسرة للعودة. ونحن نؤيد تماما الآراء التي أعرب عنها تقرير الأمين العام بأنه

> ”لن يُكتب النجاح والاستمرار لعملية العودة وإعادة الإدماج إلا إذا اقترنت هذه العملية برغبة صادقة في العمل معا لدى الطائفة التي تشكل الأغلبية وطوائف الأقليات“. (S/2003/675، الفقرة ٦٣)

وبشعور مشترك بتحقيق الغرض.

ونحث زعماء كوسوفو على كفالة الإنعاش الضروري لعملية السلام في جميع أبعادها بغية تنفيذ إطار العمل المتفق عليه. ونعتبر أنه من الضروري تكثيف الحوار البناء بشأن جميع الأمور العملية ذات الاهتمام المشترك بين بلغراد وبريشتينا وزيادة توسيع مجاله ليشمل القضايا السياسية، وكذلك ضرورة تحقيق نتائج ملموسة.

ونشجع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والممثل الخاص على صون موقفيهما المتسقين وعلى مواصلة العمل من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وفي الإطار الدستوري.

وسأختتم بياني بإعادة التأكيد على أن سياسة ''المعايير قبل المركز'' هي في رأينا، استراتيجية متسقة لوضع إطار لمستقبل كوسوفو. ونحن نشجع جميع الأطراف المشتركة في العملية على العمل من أجل تحقيق السلام والاستقرار بغية إيجاد مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي يضم جميع الأفراد والمجتمعات العرقية في كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لإسبانيا.

إنني ممتن للبيان الشامل الذي أدلى به السيد شتاينر. وتؤيد إسبانيا تماما البيان الذي سيدلي به ممثل إيطاليا بعد قليل.

إن النتيجة الرئيسية لمؤتمر قمة تيسالونيكي كانت أن من شأن أوروبا أن تظل غير كاملة من دون البلقان وأنه يجب إدماج كوسوفو في البلقان وإدماج البلقان في الاتحاد الأوروبي. ولتحقيق ذلك الغرض، من الأساسي مع ذلك أن تسود الديمقراطية والتسامح وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

ولا تزال كوسوفو بعيدة عن تحقيق تلك الأهداف على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه. ونحن نشعر بالقلق حيال الافتقار إلى الأمن وخاصة فيما يتعلق بالهجمات على الأقليات. فتلك الهجمات تعرقل عودة المشردين واللاجئين، وهو أمر حيوي لإنشاء مجتمع متعدد الأعراق.

ويجب أن تكرس المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي نفسها حصرا للأمور الواردة في نطاق سلطتها والتي تؤثر على جميع شعب كوسوفو. ويجب أن يتم نقل السلطات تدريجيا مع مراعاة القدرة الحقيقية للمؤسسات على الاضطلاع بمسؤولياتها.

وتواصل إسبانيا النظر بقلق إلى موقف زعماء ألبان كوسوفو الذين يؤيدون علنا مواقف تتناقض مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وعلاوة على ذلك، من الضروري أن نشجع مزيدا من المشاركة الفعالة من جانب أبناء كوسوفو غير الألبان في عمل الجمعية والمجلس الانتقالي.

ونحن ندين أيضا أية محاولة لإنشاء مؤسسات أحادية العرق ونناشد تفكيك الهياكل الإدارية الموازية. وفي هذا الصدد، نود أن نطلب إلى السيد شتاينر أن يشرح تفاصيل خطة العمل التي تعدها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للتصدي لمسألة الهياكل الموازية.

وتود إسبانيا أن ترى استجابة إيجابية للنداء الذي أصدره مؤتمر قمة تيسالونيكي لإجراء حوار بين بلغراد وبريشتينا. ونأمل في الختام أن يستهل زعماء كلا الجانبين هذا الحوار بشأن أمور عملية بروح بناءة في أقرب وقت ممكن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل صربيا والجبل الأسود.

السيد شاهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه وأن أشكركم على

عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للعمل الذي أنجزته الرئاسة الروسية خلال الشهر المنصرم.

ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره ونشكر ممثله الخاص، السيد مايكل شتاينر، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم، وهي آخر إحاطة إعلامية يقدمها بصفته هذه. وأود أن أتمنى له كل النجاح في منصبه الجديد المهم.

قبل ثلاثة أسابيع، أتيحت لنا فرصة تحليل الحالة في كوسوفو وميتوهيا بعد أربع سنوات من الوجود الدولي. ولسوء الطالع، يختلف تحليلنا عما سمعناه من فورنا من السيد شتاينر، ولكن قد يكون ذلك مفهوما. ولكي نستطيع أن نصف الحالة السيئة في الإقليم، نجد أنه يكفي في هذه المرحلة أن نستشهد بالتقرير الأخير لبعثة مجلس أوروبا من أجل تحقيق اللامركزية، الذي ينص على أن المناخ السياسي في كوسوفو يبدو حاليا أسوأ مما كان عليه في أي وقت مضى منذ عام ١٩٩٩. ويشير أيضا تقرير الأمين العام المعروض علينا إلى الظروف غير المرضية الموجودة على أرض الواقع.

ومع ذلك، فليس من الواضح لنا ما الذي تنوي أن تفعله بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للتصدي للصعوبات المتبقية. ويبدو جليا أن البعثة قد دخلت مرحلة حساسة وهي بالإضافة إلى ذلك، تنتظر ممثلا خاصا جديدا للأمين العام. ويأمل بلدي في أن يتم التعيين قريبا، حيث أن هناك عملا كثيرا يجب أن ننجزه قبل أن يتحسن الموقف.

وفي هذه المناسبة، أود أن أشير إلى بعض الخطوات التي يجب أن نتخذها في أقرب وقت ممكن.

ينص تقرير الأمين العام على أن نقل المسؤوليات إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي يتم بوتيرة تراعي قدراتها على الاضطلاع بمسؤوليات إضافية. ومع ذلك، فإن تحليل مهام هذه المؤسسات لا يوفر في معظم الحالات أدلة على الأداء الناجح لمهامها الأساسية.

لذلك فمن الضروري تحديد معايير شفافة لتقييم قدرات المؤسسات المؤقتة على أداء المهام الموكلة إليها في هذه المرحلة، وأيضا معايير وجدول زمني لتولي مسؤوليات جديدة. ومثلما اقترح بعض أعضاء المجلس من قبل، يجب إيجاد صلة واضحة بين الأداء والتقدم في نقل المسؤوليات. ومن شأن ذلك أن يساعد عملية إقامة حكم رشيد في الإقليم.

والمحاولات المتواصلة من جانب جمعية كوسوفو وميتوهيا لتخطي مسؤولياتها قضية سياسية خطيرة يجب التصدي لها على نحو ملائم. والمساءلة أمر ضروري في حالات الانتهاكات المتكررة للإطار القانوني الحالي في الإقليم ولا سيما للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويتعين على البعثة أن تتخذ تدابير واضحة وجادة لمنع تكرار هذه المحاولات. ويتضح جليا أن إعلانات الإدانة التي تطلقها البعثة غير كافية لوضع حد لهذه الممارسة.

ومن الضروري احترام الحقوق الأساسية للإنسان والأقليات - بما في ذلك حق الأقليات في استعمال لغتهم والحصول على التعليم والرعاية الصحية وفرص العمل - وذلك على نحو أكثر قوة بكثير مما كان عليه الأمر حتى الآن. ونتوقع تماما من البعثة في إطار مسؤوليتها الشاملة عن الإقليم، أن تكفل ممارسة هذه الحقوق بدقة.

ويجب أن تكون الأغلبية مسؤولة عن الامتثال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وعن ترسيخ قيم مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق. وبخلاف ذلك، سيكون من الصعب أن نتوقع من الفئات الأكثر ضعفا، الأقليات، ألا تحاول الحصول على المساعدة من أماكن أخرى أو ألا تحاول إنشاء مؤسساتها الخاصة بها.

ولم يسفر التحقيق في الجريمة الثلاثية التي حدثت في أوبليتش بتاريخ ٤ حزيران/يونيه عن أي نتائج، مثلما حدث في العديد من الجرائم الأخرى التي يذكرها المجلس.

وإذا كان وجود قوة كوسوفو وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو أكثر وضوحا فإنه سيردع الهجمات المحتملة على أعضاء جماعات الأقليات فضلا عن الهجمات على مواقعها التراثية . وقبل فترة وجيزة لا تتجاوز عدة أيام، قذفت كنيسة سانت نيكولاس الأرثوذكسية في بريشتينا بالحجارة للمرة الثانية في شهر واحد وللمرة السادسة هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، دنست المقبرة الأرثوذكسية في كوسوفو وميتوهيا، وهذه أيضا لم تكن المرة الأولى.

إن اتخاذ الشرطة لإجراء جدي وقوي في القبض على مرتكبي جميع أنواع الجريمة - بما فيها الجريمة ذات البواعث العرقية - شرط مسبق لإرساء سيادة القانون في كوسوفو وميتوهيا. وما فتئ يرجع إلى ضرورة تقديم المجرمين للعدالة بوصفها شرطا مسبقا للمصالحة في جميع بؤر الأزمة في جميع أنحاء العالم. وكوسوفو وميتوهيا ليست استثناء بالتأكيد.

وفيلق حماية كوسوفو مشكلة أخرى تقتضي اتخاذ إجراء حاسم. ويشير تقرير الأمين العام (S/2003/675) إلى وجود صلة بين فيلق حماية كوسوفو والمنظمة الإرهابية للجيش الوطني الألباني. ومع ذلك، لم يواجه قائد فيلق حماية كوسوفو أية عواقب لإيواء عدد لم يُعرف بعد من الإرهابيين في تلك المنظمة المدنية اسميا. ونحن نتوقع إجراء تحقيق شامل وعاجل وشفاف في عضوية فيلق حماية كوسوفو وأنشطته.

وبدون تحقيق نجاح كبير في تهيئة بيئة آمنة لجميع السكان، لا يمكن حل المشاكل الأخرى في كوسوفو وميتوهيا. ولذلك طلبنا من المجلس أن يستعرض بعناية خطط تقليص قوام شرطة بعثة كوسوفو. ومن الواضح أيضا أن عدد القضاة والمدعين العامين الدوليين غير كاف. وإذا كان لإرساء سيادة القانون أن يكون هدفا ممكن التحقيق، فإن عددهم بحاجة إلى زيادة لا إلى التخفيض.

كما أن المزيد من الإخفاق في معالجة المسائل الأمنية معالجة شاملة سيمثل عقبة أساسية لنجاح مختلف المبادرات الرامية إلى إعطاء زخم لعملية العودة، من قبيل مرفق الاستجابة السريعة لاحتياجات العائدين. وتقتضي الاستراتيجية المجدية للعودة التعاون الكامل من جانب المؤسسات المؤقتة الذي لم يكن - كما يشير التقرير - في متناول اليد. وتحتاج بعثة كوسوفو إلى أن تضع تلك المسؤولية - بما فيها المشروطية - بصورة أكثر قوة أمام المؤسسات المؤقتة.

ونحيط علما بدعوة قادة كوسوفو وميتوهيا إلى عودة الأشخاص المشردين داخليا. وكان من الممكن أن تؤخذ الدعوة بنية حسنة لو أنها قدمت ضمانات للحق الأساسي في الحياة لأعضاء جماعات الأقليات. إن الإعلان بالاستعداد للعمل مع الممثلين المنتخبين للأقليات إعلان أجوف بجانب البيان الصريح بأنه لا يمكن ضمان أمن أي أحد. ويقول ذلك النداء، في جملة أمور أخرى، ”لا يمكننا أن نضمن لأي أحد وظيفة، كما لا يمكننا أن نضمن سلامة أي أحد“.

وبالإضافة إلى تلك الأولويات، سيعرض على الممثل الخاص الجديد للأمين العام المعايير التي طالب المجلس بتنفيذها مرات كثيرة. كما ذُكرت الضرورة الواضحة لتشغيل المعايير المقياسية من أجل الوفاء بتلك المعايير في هذه القاعة ومن توقعاتنا أن مؤشرات واضحة ستنشأ بوصفها أساسا لقياس التقدم الذي أحرزته المؤسسات المؤقتة - فضلا عن بعثة كوسوفو - في الوفاء بجميع المعايير الثمانية.

كما أن اللامركزية تعهد له أهمية استراتيجية تأمل أن يسعى من أجلها الممثل الخاص الجديد بحماس. إننا ندرس التقرير المفصل لبعثة مجلس أوروبا المكلفة بالتعامل مع تلك المسألة. وتأمل حكومتي الحصول على فرصة مناقشة الموضوع بتعمق مع كل من مجلس أوروبا وبعثة كوسوفو في المستقبل القريب.

وفيما يتعلق بالسؤال عن الخصخصة، أود أن أبلغ المجلس بأننا تلقينا مؤخرا استجابة من المستشار القانوني للأمم المتحدة لالتماسنا من أجل توضيح الأساس القانوني للقانون ١٣/٢٠٠٣ المعروف بقانون "استخدام الأراضي". وعلى وجه الخصوص، بالنظر إلى التقييم الأخير لنائب الممثل الخاص للأمين العام ورئيس دعامة الاتحاد الأوروبي لبعثة كوسوفو بأن القانون جوهري للمستقبل السياسي للمقاطعة، نأمل أن يكرس المجلس اهتماما أكبر لهذه المسألة، كما اقترح خلال آخر مناقشة بشأن هذا البند (انظر S/PV.4770). ومن إيماننا الراسخ بأن عملية بمثل تلك الأهمية كالخصخصة ينبغي، من بدايتها، ألا تكبل بالشكوك في قانونيتها. ولذلك نحن مستعدون لإجراء مناقشة بناءة مع بعثة كوسوفو بشأن المسألة.

وبتعيين ممثل خاص جديد، فسنكون أيضا متطلعين إلى إجراء تحسين عاجل في تعاوننا مع بعثة كوسوفو. ونعتقد أن الوثيقة المشتركة الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ والفريق العامل الرفيع المستوى ما زالا يمثلان أفضل إطار. وهذا لا يشير إلى نية للسعي إلى الحكم المشترك مع بعثة كوسوفو، بل يوضح استعدادنا التام للمساعدة في تحسين الحالة.

أخيرا، أود أن أؤكد من جديد موقفنا بشأن الحوار مع بريشتينا. فخلال فترة من الوقت، أعربت بلادي باستمرار عن استعدادها لبدء ذلك الحوار. والآن، يبدو أن الجهود المستمرة للمجتمع الدولي لإجبار بريشتينا على قبول إجراء محادثات عن المسائل العملية قد أسفر عن نتائج. ونعتقد أن الحوار ينبغي أن يركز على مسائل من قبيل الأمن وعمليات العودة، والطاقة والنقل. ويحدونا الأمل أن تشارك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وأعضاء فريق الاتصال الراغبون في ذلك في العملية بهدف إنشاء آليات لضمان كل من الروح البناءة للحوار والتنفيذ الفعال لأي تدابير يتفق عليها.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل إيطاليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعلنت عن تأييد هذا البيان أيضا البلدان المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي استونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وهنغاريا والبلدان المنتسبة بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وبلدان الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا، وليختنشتاين.

ونظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها في ظل رئاستكم، سيدي، أود أولا أن أهنئكم على توليكم مهامكم وأن أتمنى لكم النجاح خلال فترة رئاستكم. كما أود أن أعرب عن تهانئي للرئيس السابق، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، السفير لافروف، على عمله الممتاز.

ونرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، السيد مايكل شتاينر، كما نود أن نعرب عن أصدق التقدير للعمل الذي اضطلع به لتحقيق التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وقد تأكد الالتزام القوي للاتحاد الأوروبي نحو منطقة غرب البلقان في مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي مع دول غرب البلقان، الذي عقد في تسالونيكي في ٢١ حزيران/يونيه. وفي تلك المناسبة، أكد المجلس الأوروبي من جديد – كما ذكرنا هنا – تصميمه على أن يدعم بالكامل المنظور الأوروبي لبلدان غرب البلقان، التي ستصبح جزءا لا يتجزأ من أسرة الاتحاد الأوروبي حالما استوفت المعايير المحددة. إن عملية لتحقيق الاستقرار والارتباط التي أثارتها الصكوك المستمدة من استراتيجية الاتحاد الأوروبي لما قبل الانضمام ستكون في لب عملنا، الذي يعتمد خطوة على تصميم كل من البلدان المعنية على إدخال وتطبيق الإصلاحات اللازمة. ويوفر إعلان تسالونيكي والخطة من أجل غرب البلقان، اللذان اعتمدا في مؤتمر القمة، إطار التحرك نحو تكامل الاتحاد الأوروبي. وسيكون متروكا للرئاسة الإيطالية أن تبدأ في ترجمة الالتزامات السياسية التي تعهد بها الاتحاد الأوروبي في تسالونيكي إلى إجراء محدد.

إن الاتحاد الأوروبي سيضمن أن الطموحات الأوروبية لكوسوفو لن توفرها مسألة الوضع النهائي – ولكن، قبل ذلك، يتعين بناء كوسوفو الديمقراطية والمتعددة الأعراق والمتعددة الثقافات، مع الاحترام الكامل لسيادة القانون ولحقوق الإنسان والأقليات. ولتحقيق ذلك الهدف، أكد دول الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان من جديد في إعلان مؤتمر القمة دعمها للتنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولاستراتيجية "المعايير قبل المركز"، اللذين سيظلان أساسي سياسة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو.

وفي ذلك السياق، كما ذكر الأمين العام كوفي عنان في تقريره المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه (S/2003/675)، ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله لضمان المساعدة النشطة لعملية العودة على الصعيدين المركزي والمحلي. إن الاتحاد الأوروبي يدعم الإنعاش الاقتصادي والتنمية في كوسوفو، كما يؤكد من جديد التزامه بالبدء بعملية الخصخصة. كذلك يرحب الاتحاد الأوروبي باستعداد القيادة في بلغراد وبريشتينا على بدء حوار مباشر بشأن المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك، ويأمل أن يبدأ ذلك الحوار في أسرع وقت ممكن.

والاستقلال السياسي في كوسوفو يتطلب وجود مؤسسات محلية ديمقراطية ومستقرة وقادرة على القيام بعملها. ولذلك، نؤيد تماما نقل الاختصاصات إلى المؤسسات المؤقتة للإدارة الذاتية الوارد ذكرها في الفصل ٥ من الإطار الدستوري، اعتمادا على قدرة تلك المؤسسات على التعامل معها. وهدفنا المشترك بناء مؤسسات فعالة ذات شفافية ويمكن محاسبتها لمصلحة كل المجتمعات، مع التقيد بالالتزامات المنبثقة عن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والإطار الدستوري ودون الإخلال بمركز كوسوفو في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هرغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة المتعلقة بالحالة في كوسوفو. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للسيد مايكل شتاينر، الممثل الخاص للأمين العام على بيانه. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأثني عليه لما حققه من إنجازات أثناء توليه منصبه، وأن أعرب عن الأمل في أن يتم تعيين خليفته في أسرع وقت ممكن.

حيث أن استمرار انعدام الاستقرار في كوسوفو قد يؤثر بصورة سلبية على الأمن والتنمية الاقتصادية في المناطق المجاورة، فإن ضمان استقرار كوسوفو ورفاهيتها أمر مهم جدا لمنطقة جنوب شرق أوروبا ككل. وعلى هذا الأساس،

أيدت اليابان عملية تحقيق السلام وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وبفضل جهود السيد شتاينر وبعثة الأمم المتحدة، حققت كوسوفو تقدما ملحوظا. ولكن، لا تزال هناك تحديات رئيسية ينبغي التصدي لها - بما في ذلك تعزيز سيادة القانون، خاصة فيما يتعلق بتحسين الأمن وحرية الحركة للجميع، ومسألة عودة اللاجئين والمشردين داخليا- قبل أن يتسنى تحقيق هدف بناء مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق، مجتمع تحترم فيه الحقوق الأساسية للإنسان لكل السكان بغض النظر عن خلفيتهم العرقية ويمكن لكل الطوائف فيه أن تشارك في العملية السياسية بشكل منصف. لذلك، من الأهمية بمكان في هذه المرحلة أن نعمل بصورة مستمرة من أجل التصدي لتلك التحديات، بدلا من تعجُّل مناقشة مركز كوسوفو في المستقبل.

وحكومة بلادي قد أيدت سياسة ''المعايير قبل المركز'' التي نادى بها الممثل الخاص، ويحدوها الأمل في أن المؤسسات المؤقتة للإدارة الذاتية ستبذل مزيداً من الجهد من أجل حل تلك المشاكل.

وهناك مسألتان رئيسيتان ينبغي حسمهما لدى التصدي لتلك التحديات: وهما نقل المسؤوليات من بعثة الأمم المتحدة إلى المؤسسات الانتقالية، وإقامة حوار بين المؤسسات المؤقتة في كوسوفو وحكومة صربيا والجبل الأسود. وإننا نؤيد سياسة الأمين العام للنقل التدريجي للسلطات، آخذين بعين الاعتبار القدرات المحدودة للمؤسسات الانتقالية والحاجة إلى مساءلة تلك المؤسسات أمام شعب كوسوفو. وفيما يتعلق بالحوار بين بريستينا وبلغراد، ترحب حكومة بلادي بالأنباء القائلة إنه بمناسبة عقد مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي ودول غرب البلقان في سالونيك، اتفق زعماء الجانبين على عقد مناقشات بشأن مواضيع عملية. ويحدونا الأمل أن تبدأ هذه المحادثات المباشرة قريبا وأن يتم عقد حوار بناء.

إن وجود العنف والجريمة المنظمة في كوسوفو لم يجعل المنطقة بؤرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة والجرائم ذات الدوافع العرقية فحسب، وإنما كان له أيضا أثره السلبي على الاقتصاد ككل. والحوادث المتعلقة بالأمن، مثل جرائم القتل التي وقعت في أوبيليتش، وإلقاء قنبلة على جسر للسكة الحديد في زفيكان قد يقوض عملية المصالحة في كوسوفو، التي نعمل جميعا من أجلها. ولذلك، من المهم أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة للمصالحة العرقية، بما في ذلك تقديم الأموال للقضاء على الجريمة المنظمة ومواصلة تحسين الأوضاع الأمنية. والحكومة اليابانية سبق لها تقديم مساعدات إنسانية وإنشائية في مجالات مختلفة - بما في ذلك من أجل عودة اللاجئين والمشردين داخليا والإسكان والكهرباء - وقد قررت مؤخرا الإسهام في برنامج السيطرة على الأسلحة الصغيرة في كوسوفو وفي المشروع الذي يستهدف تحقيق المصالحة في أوبيليتش.

في الختام، أود أن أؤكد للمجلس أن اليابان ما فتئت عاقدة العزم على الإسهام في استقرار كوسوفو ورفاهيتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل ألبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بحضور الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد شتاينر، في هذه الجلسة الخاصة جدا اليوم.

في البداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تأييد وفد ألبانيا لتقرير الأمين العام (S/2003/675) عن عمليتي الإدماج والديمقراطية في كوسوفو. ويثني وفد بلادي على الإنجازات الكبيرة التي تحققت ويحيط علما بالمشاكل المتبقية

في كوسوفو، وقد حددها التقرير بشكل جيد. وتتعلق المشاكل، في جملة أمور، بإقامة مجتمع متعدد الأعراق، وتعزيز سيادة القانون وعودة الأشخاص المشردين. ومن الأهمية بمكان أن نعترف جميعا بالحقيقة التي لا تنكر وهي أن كوسوفو قد شهدت تطورات مشجعة مؤخرا رغم أن التقدم المحرز لم يصل بعد إلى نفس المستوى في كل جوانب الحياة.

وعند تقييم التقدم، فإننا نتشاطر الآراء والشواغل التي أعرب عنها كل من بعثة الأمم المتحدة والممثلون المحليون من أنه لا تزال هناك مشاكل ومجالات تتطلب التزاما جادا. إن تعزيز المؤسسات الديمقراطية واحترام قواعد المجتمع المتعدد الأعراق، وتشجيع اقتصاد سوق مستقر ومتطور، وعودة الأشخاص النازحين، وتعزيز التعاون الإقليمي وعمليات الاندماج الأوروبي لا تزال تمثل التحديات الرئيسية التي تتطلب اهتمام السلطات الحاكمة في كوسوفو.

إن ما تحقق من تقدم وإنجازات في كوسوفو إنما يعكس الإسهام الكبير الذي حققه مدير بعثة الأمم المتحدة، السيد شتاينر، خلال فترة توليه منصبه. وبفضل رؤيته وقدراته باعتباره سياسيا محنكا وتصميمه على تناول المسائل الضرورية في الوقت الصحيح، نجح في تنفيذ سياسة المجتمع الدولي وفي إنجاز مهمته الهامة في كوسوفو. ونحن نتقدم إليه بالشكر على قيادته.

وتثني حكومة ألبانيا على الإنجازات الكبيرة لبعثة الأمم المتحدة ومديرها، السيد مايكل شتاينر، وخاصة الجهود الرامية إلى إقامة وإنفاذ المؤسسات الانتقالية للإدارة الذاتية في كوسوفو، وإجراء انتخابات ديمقراطية محلية ناجحة، والبدء في عملية نقل السلطات إلى المؤسسات الانتقالية في كوسوفو والاضطلاع بتلك العملية، في جملة أمور.

إن حكومة بلادي قد أيدت مبادرة الممثل الخاص للأمين العام لإضفاء الصفة المؤسسية على إدراج كوسوفو في عمليتي التكامل والديمقراطية ومشاركتها النشطة في هاتين العمليتين. ونغتنم هذه الفرصة لنثني بصورة خاصة على مشاركة ممثلي مؤسسات كوسوفو في مؤتمر القمة للاتحاد الأوروبي المعقود في سالونيك، اليونان. ونعتقد أن هذه السياسة الشاملة والمتكاملة ينبغي أن تستمر وأن تمثل توجها فيما يتعلق بالمؤسسات والمنظمات الدولية، للحيلولة دون ظهور مناطق مهمشة ومعزولة في البلقان. وبالمثل، ينبغي أن تظهر نفس الإرادة في تشجيع التكامل العاجل والكامل لكوسوفو في الهياكل الإقليمية والأوروبية والدولية المشتركة.

إن بدء حوار بين بريستينا وبلغراد يشكل عنصرا هاما وضروريا للوفاء بالمعايير التي حددها المجتمع الأوروبي للاندماج الأوروبي لكوسوفو. ونعتقد أن ممثلي المؤسسات في كل من كوسوفو وبلغراد سيبدون التفاهم المناسب والنوايا الحسنة والنضج لمناقشة وتشجيع الحلول بشأن مختلف المسائل العملية ذات الاهتمام المشترك. ونرى أنه ما زال يتعين على المؤسسات الدولية أن تقوم بالوساطة وأن تقدم المساعدة لضمان نجاح هذه العملية الحاسمة.

السيدة داشون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): سوف تدلي رئاسة الاتحاد الأوروبي الإيطالية ببيان في وقت لاحق من هذه الجلسة نيابة عن أعضاء الاتحاد وشركائه الآخرين.

وأود أن أحذو حذو الرئيسة في الإعراب عن الشكر الحار للسيد مايكل شتاينر على إحاطته الإعلامية الختامية التي قدمها للمجلس صباح اليوم. كما أود أن أتوجه له بالشكر

على كل ما قام به من أعمال بوصفه الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو. ونحن على يقين من أن المجتمع الدولي، بفضل حماسه وقيادته الحازمة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، قد أحرز تقدماً كبيراً صوب تحقيق الهدف المتمثل في إقامة مجتمع ديمقراطي في كوسوفو ينعم بالديمقراطية والأمن وتعدد الأعراق بصدق فضلاً عن تمتعه بالتسامح، مما يتيح التنفيذ الكامل لأهداف القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن الأمور الجديرة بالثناء بشكل خاص، النهج الذي يتبعه السيد شتاينر والإجراء الذي أعده لتحديد المعايير والنقاط المرجعية التي يتعين على جميع الجهات الفاعلة في كوسوفو الوفاء بها.

لقد تحققت نتائج حقيقية للغاية، ولا سيما في مجالات إقامة مؤسسات مؤقتة محلية للحكم الذاتي، ونقل الاختصاصات بالتدريج إلى تلك المؤسسات، واحترام سيادة القانون، وحرية التنقل، والتنمية الاقتصادية. ولا بد من حماية تلك المنجزات جميعاً، ولا بد من الإصرار على مواصلة بذل الجهود. ونرى أن مسؤولية شديدة التحديد تقع على عاتق مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة فيما يتعلق بتهيئة مناخ ملائم لتنفيذ أهداف المجتمع الدولي بما فيه صالح جميع أبناء كوسوفو.

ومن الأمور الجديرة باهتمام خاص ضمان حقوق الأقليات وإقامة حوار مباشر بين بريستينا وبلغراد بالنسبة للمسائل العملية ذات الاهتمام المتبادل. فبغير هذه الطريقة لن يكون لنقل الاختصاصات غير المحتفظ بها أثر دائم وإيجابي، ولن يتسنى البدء الحقيقي في التصدي لمسألة المركز في بيئة نرجو أن تكون هادئة.

السيد بوجالتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم يا سيدي على توليكم رئاسة مجلس الأمن. ولدي ثقة في أن الروح الإسبانية التي تتسمون بها ستؤدي بجهودنا إلى النجاح. وأود بالمثل أن أتقدم بالشكر للسفير لافروف وفريقه بالكامل على العمل الذي أدوه في إدارة شؤون المجلس خلال شهر حزيران/يونيه.

وأود فيما يتعلق بالمسألة المعروضة على المجلس أن أشكر السيد مايكل شتاينر على عرضه تقرير الأمين العام (S/2003/675) وعلى المعلومات الشيقة للغاية التي أفادنا بها اليوم. وأكتفي بإبداء نقاط قليلة يراها وفدي على جانب كبير من الأهمية.

كما ذكرنا في مناسبات سابقة، تعرب المكسيك عن تأييدها لعملية نقل مسؤوليات إضافية إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو. ويجب الاضطلاع بتلك العملية تدريجيا، مع أخذ قدرة المؤسسات المؤقتة بعين الاعتبار على الدوام. ومن الضروري بالمثل الاضطلاع بهذه العملية وفقاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والإطار الدستوري.

ويجب أن تستند المؤسسات المؤقتة إلى مبدأ التعددية العرقية وثقافة التسامح الطائفي. وتقع مسؤولية خاصة على عاتق القادة السياسيين وممثلي جميع الكوسوفار المنتخبين، سواء من الأقليات أو من الأغلبية الألبانية، مسؤولية خاصة عن المساعدة على كفالة أن تصبح كوسوفو مجتمعاً ديمقراطياً متعدد الأعراق، متسماً بالتسامح، ويسوده حكم القانون. ويعني ذلك وجوب أن يدين ممثلو الأغلبية الألبانية المنتخبون بقوة ودون مواربة، سواء كانوا في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة أو في جمعية كوسوفو، فضلاً عن الهيئات البلدية، جميع الجرائم وأعمال العنف التي يكون الوازع لها عرقياً. كما يجب أن يكفوا عن التقدم بمبادرات قانونية تتجاوز الاختصاصات المخولة للمؤسسات المؤقتة، ولا سيما بمشاريع تتعارض مع المصالحة، كما كان الحال مع القرار بشأن "قيم الحرب" الذي اتخذ في ١٥ أيار/مايو. وبالمثل، يتعين على ممثلي الأقليات، وبخاصة الصرب، أن يشاركوا في

المؤسسات المؤقتة على نحو أكثر نشاطاً واستمرارية. ومن المهم في هذا الصدد أن يشاركوا في اجتماعات مجلس نقل المسؤوليات.

ومواصلة عودة المشردين مسألة أخرى يعلق عليها وفدي أهمية كبرى. ونرحب بتجاوز عدد المشردين العائدين إلى كوسوفو من أبناء الأقليات في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام مجموع العائدين طوال العام الماضي. بيد أننا ندرك أن هذا العدد ما زال صغيراً جداً بالمقارنة بآلاف المشردين الذين لا يزالون خارج كوسوفو، وخاصة من الصرب. ونرحب لذلك بالخبر الذي أعلنه لنا اليوم السيد شتاينر بشأن نشر نداء موجه إلى اللاجئين والمشردين بالعودة إلى كوسوفو بالأمس في بريستينا. فهذا النوع من التدابير هو ما نحن في أمس الحاجة إليه في هذه اللحظة.

والسلامة والأمن عنصران هامان أيضاً في عودة المشردين. إذ لا يزال انعدام الأمن، أو على الأقل التصور القائم في هذا الصدد، مقترنا بانعدام حرية الانتقال، يشكلان عقبتين خطيرتين أمام عودة المشردين وقدرة الأقليات على ممارسة حياتها بشكل طبيعي في كوسوفو. وقد أشعلت جريمة قتل أسرة في بلدة أوبيليك هذا التصور المتعلق بانعدام الأمن. ويثق وفدي بأن التحقيق في تلك القضية سيحالفه النجاح وأن الجريمة لن تمر دون عقاب.

والعامل الاقتصادي بطبيعة الحال، كما يشير التقرير الذي جرى عرضه علينا منذ برهة، عنصر ضروري آخر في تحقيق الاستمرارية لعودة المشردين على نطاق واسع. فلا تزال الحالة الاقتصادية،كما بين السيد شتاينر، تمثل أول شاغل لدى السكان. لذا من المهم أن تدعم المؤسسات المؤقتة عملية العودة باتخاذ تدابير ملموسة للتمويل تتحملها ميزانية كوسوفو الموحدة.

ويعلق وفدي كذلك أهمية بالغة على مشاركة المرأة في العمليات السياسية وفي الهياكل الحكومية. لذلك فإن من دواعي سرورنا أيضاً أن نحيط علماً بإنشاء الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بالمساواة بين الجنسين في كوسوفو، وبمستوى المشاركة النسائية الرفيع في مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة على الصعيد المركزي. ومن الأهمية بمكان أن ينتشر هذا الاتجاه إلى جميع الأصعدة وأن تشارك المرأة من كافة الطوائف.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين بلغراد وبريستينا، فقد أحطنا علماً بعزم كل من الطرفين على الشروع في حوار بشأن المسائل العملية في القريب العاجل، على النحو الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر القمة في ثيسالونيكي. وهذا الحوار جوهري لعملية كوسوفو. ونأمل لذلك أن لا يتأخر أكثر من ذلك.

وكما ذكرت من قبل، نود أن نطلع على معلومات إضافية عن عملية الخصخصة، بالنظر إلى ما يمكن أن يترتب على هذا التشريع من آثار على تحويل الممتلكات غير المنقولة.

وأود أن أؤكد مجدداً دعم حكومتي لسياسة ''المعايير قبل المركز'' بوصفها الطريق الوحيد المقبول لكفالة أن تصبح كوسوفو مجتمعاً ديمقراطياً متعدد الأعراق ومتسماً بالتسامح، تظله سيادة القانون.

كما أود التأكيد مجدداً على تأييدنا وامتناننا لأفراد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لما يبدونه من الروح المهنية والتفاني في العمل. وهذا يمثل، من الناحية الاقتصادية، نفس قيمة نقل ملكية، ولكنه يظل يحترم حقيقة أن قضية الملكية ما زالت لم تحسم ويظل يحترم حقوق الملكية المتبقية للمالك المحتمل الذي لا نعرف من هو.

إن الخصخصة بدون التعامل مع ما تم عمله مع الأرض المقام عليها شركة مملوكة اجتماعيا ليست خصخصة. لا أحد يشتري شركة لا يمكن أن تُستخدم أرضها. فالشركة ليس لها أي قيمة بدون الأرض. لذا توجب علينا تناول ذلك، ولقد تناولناه بطريقة كانت، باعتقادي، مرضية بموجب المتطلبات القانونية ومتطلبات الملكية للمالكين المحتملين. وآندي بيربارك، قائد إحدى الركائز كان في بلغراد، وناقشنا هذا مع الوزير المسؤول في حكومة بلغراد وتم الاتفاق حول ذلك.

لقد تم التصويت على المفهوم النهائي من قِبل مجلس وكالة كوسوفو الاستئمانية، قبل إصدار القواعد التنظيمية، وهو المسؤول هناك. وجميع الأقليات ممثلة في المجلس، بما فيها ممثل عن صرب كوسوفو. وصوتوا جميعهم لصالح ذلك. بما في ذلك وزير الزراعة وهو وزير كوسوفي صربي، وممثل عن الصرب. وقد فعلنا هذا بشفافية كاملة وبطريقة يمكن أن تعمل، إذا أراد المرء حقا أن يحصل على الخصخصة.

واسمحوا لي أن أتناول أيضا النقطة التي أشار إليها الممثل الروسي في ما يتعلق بمقالة في صحيفة بوتا سوت، إحدى الصحف هناك. كانت مقالة فظيعة ادعت بأن رسويا قد تكون وراء جرائم القتل في أوبليتش، وكانت بطبيعة الحال، مقالة حمقاء. وقد بادرنا بالرد على ذلك. لدينا مفوض إعلامي. وقام المفوض الإعلامي بالاتصال بصحيفة بوتا سوت. وما حدث نتيجة لذلك أن كاتب المقالة لم يعد يكتب فيها وتم طرده من صحيفة بوتا سوت، وقد اعتذرت الصحيفة رسميا عن المقالة. ولذلك فإن مصلحتنا، بالطبع، هي إذا ما واجهنا مثل هذه الحوادث – خرق لقواعد السلوك الأساسية – فإنه ينبغي للمؤسسات أن تتصرف؛ وأن يتخذ إجراء داخلي مناسب. وقد حدث ذلك في هذه الحالة، والشخص الذي كتب المقالة طرد من الصحيفة. وقد اعتذرت الصحيفة رسميا عن الهجوم، ويحدوني الأمل أن يحيط ممثل الاتحاد الروسي علما بذلك الإجراء. وقد شعرنا بالقلق من ذلك، مثلما شعر هو، وأنا أيضا تصرفت علانية عندما رأيت تلك المقالة.

في نهاية مهمتي في كوسوفو وبعد هذه الجلسة الرائعة للمجلس، الذي وفر لي الدعم، الذي أنا ممتن لتلقيه من كل الجوانب، أود أن أدلي بنقطة أخيرة.

ما هي الدروس التي استقيناها من أوضاع حفظ السلام هذه؟ ما هي الدروس التي يمكن أن نستفيد منها من كوسوفو طوال السنوات الأربع الماضية؟ أعتقد أن الدرس الرئيسي الذي يمكن أن نستفيد منه هو، أنه إذا اضطلعنا بأعمالنا على خير وجه، فإن المهمة يمكن إنجازها. سوف تستغرق وقتا طويلا ولكنها يمكن إنجازها. وأحد الشروط المسبقة لذلك هو أنه ينبغي للأطراف أن تكون على يقين من أننا إذا واصلنا المسيرة حتى النهاية، بالرغم من الانتقادات من شتى الجوانب، فإننا سنحظى بدعم المجتمع الدولي وبصفة خاصة، في هذه الحالة، من مجلس الأمن. إننا نواجه بقوى التجزئة على الأرض، وهذا ليس غريبا، لأن لدى الأطراف وجهات نظر مختلفة حول مستقبل كوسوفو. وفي تلك الحالة، من الضروري لنا أن نكون قادرين على أن نقول بصورة مطلقة إننا نحظى بدعم المجتمع الدولي. لا يمكن لأحد أن يغالي في تقدير قوة توافق الآراء العام التي تجيء من الهيئة المركزية للمجتمع الدولي: مجلس الأمن. كانت تلك تجربتي اليومية في كوسوفو وفي أنحاء المنطقة كافة. تلك هي، في نهاية المطاف، قوتنا الحقيقية كبعثة على الأرض، لأننا، في النهاية، أداة لمجلس الأمن ونحن هناك لتنفيذ سياسته ونيل أهدافه.

إنني أعتقد أن ما يهم المجتمع الدولي وهؤلاء الذين يرشدوننا والذين أرسلونا – وأعتقد أن أهم الدروس

المستفادة – هو أنه، إذا بدأت عمل شيء ما، يجب عليك أن تنهيه. وبذلك المعنى، فإنني سأكون ممتنا جدا إذا ما مد المجلس إلى خلفي وإلى أعضاء هذه البعثة، الذين يعملون بجد على الأرض – ولا أحد منهم يرى ماذا يحصل في أيام السبت والأحد وفي أيام العطل، في ظل ظروف، كما هو معلوم، ليست الأفضل – الدعم المعطى إليّ أثناء فترة السنة ونصف السنة هذه إلى خلفي وإلى البعثة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد شتاينر على الإيضاحات التي قدمها وعلى الأفكار التي عرضها علينا في النهاية.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.